الأمم المتحدة S/PV.7687

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٦٨٧

الأربعاء، ٤ أيار/مايو ٢٠١٦، الساعة ١٤/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	(مصر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1612627 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٤

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين الآتي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية؛ والسيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

اعطي الكلمة للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): طلب المجلس من إدارة الشؤون السياسية تقديم إحاطة إعلامية بشأن الآثار السياسية والأمنية للتطورات الأخيرة في حلب. وفي البداية، أود أن أشدد على ما قاله الأمين العام للمجلس أمس (انظر S/PV.7685). إن نمط التدمير المنهجي واضح في حلب. فلم يسلم أي ركن من أركان المدينة. إن حلب تتحول بصورة متزايدة إلى ركام. ويمثل القصف الحكومي الجوي للمدينة خلال الأسبوعين الماضيين بعضا من أسوأ أحداث الحرب. وقد أسفر قصف المعارضة للأحياء التي تسيطر عليها الحكومة كذلك عن موت ودمار. وهناك خطر واضح من أن تواصل هذه الهجمات والهجمات المضادة تصاعدها لتمتد حتى خارج حلب.

ونحيط علما بالبيان الذي أصدرته وزارة خارجية الولايات المتحدة والذي يفيد بأن الولايات المتحدة وروسيا توصلتا إلى ترتيبات في وقت متأخر من يوم أمس، تقضي بتوسيع نطاق وقف الأعمال العدائية على الصعيد الوطني ليشمل حلب، ونحث الأطراف على أن تتقيد بذلك على الفور وبصورة شاملة.

وسيستمع المجلس بعد قليل من وكيل الأمين العام ستيفن أوبراين بشأن الأبعاد الإنسانية للتطورات الأخيرة في حلب. ولكن أود أن أوضح أن منع الناس من الوصول إلى الإغاثة الإنسانية الأساسية يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني. واستخدام التجويع كسلاح أثناء الصراع يشكل جريمة حرب. وما من قضية يمكن أن تبرر الخسائر في أرواح المدنيين التي ما زلنا نشهدها كل يوم في جميع أنحاء البلد. وجميع الدول والأطراف من غير الدول المشاركة في النزاع ملزمة بصرامة بواجب الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني. وأُذكر أعضاء المجلس بدعوة الأمين العام إلى إحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. إن المسؤولين عن جرائم الحرب يجب أن يخضعوا للمحاسبة.

وللأسف، فقد تلقينا تقارير مفزعة على نحو متزايد من مدينة حلب خلال الأسبوعين الماضيين. ورأينا جميعا الصور المروعة للهجمات على المستشفيات في أحياء المدينة الخاضعة لسيطرة الحكومة وتلك التي تسيطر عليها المعارضة على السواء. واسمحوا لي مرة أخرى أن أكن واضحا تماما: الهجمات المتعمدة والمباشرة على المستشفيات هي جرائم حرب. وتستمر أيضا الهجمات العشوائية على الأحياء السكنية في حلب. وتفيد أنباء بأن القوات الحكومية وقوات المعارضة على السواء قامت بمحاولات بهدف تحقيق تقدم ميداني في الأسابيع الأخيرة. وأخيرا، فإن العمليات العسكرية المشتركة التي تفيد أنباء بأن الجماعات الأطراف في وقف الأعمال العدائية وتلك غير الأطراف، مثل جبهة النصرة، على السواء تنفذها تشكل تحديا كبيرا أمام تحقيق استقرار الحالة.

إن الحالة العامة في حلب تشبه على نحو متزايد بعض أسوأ أيام الفترة السابقة على وقف الأعمال العدائية. وكما ذكرت،

فإننا نفهم أن الولايات المتحدة وروسيا قد توصلتا إلى ترتيبات بشأن ”يوم صمت“ في حلب وضواحيها، ابتداء من الليلة الماضية في الدقيقة الواحدة بعد منتصف الليل بتوقيت دمشق، ولكن ثبت أن تنفيذها ينطوي على صعوبات، حتى وإن كانت قد أدت إلى انخفاض عام في العنف. وسيكون توطيد وتوسيع نطاق هذا الاتفاق خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ونأمل أيضا أن يتم توطيد ترتيبات أيام الصمت التي أعلن عنها في وقت سابق والتي تشمل أجزاء من دمشق وريف اللاذقية، ونرحب بالأنباء التي تفيد بأنه تم توسيع نطاق هذه الترتيبات لتشمل الغوطة الشرقية في ضواحي دمشق خلال الـ ٤٨ ساعة القادمة.

وعلينا أن نعيد وقف الأعمال العدائية إلى المسار الصحيح في جميع أنحاء البلد، وينبغي للجميع تحمل نصيبهم العادل في هذا الصدد. وإذ نمضي قدما، سيكون هناك حاجة أيضا إلى تدابير إضافية لتنشيط وكفالة تعزيز رصد وقف الأعمال العدائية. وفي هذا الصدد، عقد المبعوث الخاص دي ميستورا مشاورات خلال اليومين الماضيين مع الرئيسين المشاركين لفرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار التابعة للفريق الدولي لدعم سورية، وهو يزور برلين يوم للاجتماع مع المسؤولين الألمان والفرنسيين. كما اجتمع على انفراد مع رئيس الهيئة العليا للمفاوضات التابعة للمعارضة. وأرحب بقرار الرئيسين المشاركين إيفاد موظفين إضافيين إلى جنيف من أجل زيادة الإشراف على وقف الأعمال العدائية.

أنتقل الآن إلى العملية السياسية، لقد كان المبعوث الخاص دي ميستورا واضحا في الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى مجلس الأمن في ٢٧ نيسان/أبريل: لضمان المصداقية، فإن الجولة المقبلة من المفاوضات ينبغي أن يدعمها إحراز تقدم ملموس على أرض الواقع من حيث توطيد وقف الأعمال العدائية وزيادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ويعتزم المبعوث الخاص الدعوة إلى استئناف المفاوضات بين الأطراف السورية في أواخر أيار/مايو، ولكن من دون إحراز تقدم في هذين المجالين فإن ثمة مخاطر حقيقية من أن يتحول القيام بذلك إلى عملية سياسية فاشلة. وعلى وجه الخصوص، فإن المستويات الحالية من العنف في حلب تؤثر سلبا على قدرة الأطراف السورية على المشاركة في المفاوضات.

لقد قال الأمين العام مرارا وتكرارا إنه لا يوجد حل عسكري لهذا الصراع. وتظل الحقيقة الأساسية هي أن السبيل الوحيد لإحلال السلام في سورية هو من خلال إيجاد حل سياسي يستند إلى عملية انتقال سياسي ذات مصداقية، تنبثق عن المفاوضات السورية الداخلية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أعد المبعوث الخاص دي ميستورا خلال جولة المفاوضات التي عقدت في الفترة من ١٣ إلى ٢٧ نيسان/أبريل موجز الوسيط والذي حدد ١٨ نقطة ضرورية إذا كنا نريد إحراز تقدم في ترتيبات الانتقال السياسي.

وخلال تلك الجولة الأخيرة من المفاوضات، تم إحراز تقدم حيث قبل جميع المشاركين، بما في ذلك الحكومة السورية، بأن تنفيذ عملية انتقال بقيادة سورية أمر ضروري لإنهاء النزاع. وفي الجولات المقبلة، سيتعين علينا أن نقرر إلى أي مدى تتطابق مختلف رؤى الانتقال السياسي التي طُرحت مع متطلبات القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والذي ينص على إقامة نظام حكم شامل للجميع ويحظى بالمصداقية وغير طائفي؛ ومع تأييد القرار لبياني فيينا سعيا إلى التنفيذ الكامل لبيان جنيف (S/2012/523، المرفق)؛ ومع إعادة تأكيده على أن أي حل مستدام للأزمة الراهنة في سورية يجب أن يشمل، في جملة أمور، إنشاء هيئة حكم انتقالية شاملة للجميع تتمتع بسلطات تنفيذية كاملة وتُشكل على أساس الموافقة المتبادلة، مع ضمان استمرارية المؤسسات الحكومية.

وفي القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبياني فيينا وبيان جنيف، حدد المجتمع الدولي بالفعل عددا من المبادئ الأساسية لأي

عملية انتقال. ومن بين أبرز هذه المبادئ لضمان مرحلة انتقالية ذات مصداقية الشرط المنصوص عليه في بيان جنيف بأنه يتعين على جميع المؤسسات الحكومية، بما فيها دوائر الأمن والاستخبارات، أداء مهامها وفقا لحقوق الإنسان والمعايير المهنية والعمل تحت قيادة توحي بالثقة للجمهور وتخضع لسيطرة هيئة الحكم الانتقالية. وقد بلغنا مرحلة تتطلب تجدد الدعم من الفريق الدولي لدعم سورية للمضي قدما في المفاوضات السورية الداخلية بشأن عملية سياسية انتقالية، استنادا إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف.

ووفقا للقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) والعديد من قرارات مجلس الأمن الأخرى، فإن مكافحة الإرهاب تمثل أولوية عليا. غير أن ضرورة التصدي لتلك المسألة ينبغي ألا تمنعنا من المضي قدما في مفاوضات جادة بشأن الانتقال السياسي. والآن، بينما يجري التصدي للإرهاب على مسار دولي مواز منفصل يحظى بالمصداقية، ينبغي ألا يعرقل ذلك إحراز تقدم في عملية الانتقال السياسي. ولنكن واضحين أيضا في أنه لا يمكن أن يكون هناك مكان للإرهاب، لا في سورية ولا في أي مكان آخر. ومن خلال العملية السياسية، يتمثل أحد أكبر الإسهامات التي نستطيع تقديمها في المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وأيديولوجيتهما في تحقيق انتقال سياسي شامل للجميع إلى دولة ديمقراطية قائمة على المشاركة ولا يتم إقصاء أحد فيها.

ووفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، يحاول الأمين العام ومبعوثه الخاص التوصل إلى اتفاق بشأن السبيل إلى الأمام بحلول آب/أغسطس. ولا يسعنا أن نضيع الفرصة التي توفرها المفاوضات الجارية في جنيف. ومن الخطأ السماح لأطراف النزاع بكسب الوقت أو السيطرة على أرض في الميدان من أجل تعزيز مواقفها على طاولة المفاوضات. وستسعى الأمم المتحدة حثيثا إلى استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن، على أمل أن تؤتي الجهود الهادفة إلى إعادة وقف الأعمال العدائية إلى المسار الصحيح، بما في ذلك في حلب، ثمارها في الوقت نفسه.

الرئيس: أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الاعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية. وأكرر النداء الذي وجهه ونداء الكثيرين غيره من أجل إنهاء المذابح في حلب، وفي سورية عموما. ومن أجل سكان حلب وسورية وما وراءها، لا يمكننا أن نفوت الفرصة التي تتيحها المفاوضات في جنيف. ويسرني أن ألاحظ الأنباء التي وردت توا، كما أعلن السيد فيلتمان، بشأن التوصل إلى اتفاق آخر ونأمل أن يتسنى تنفيذه بالكامل.

ولكني أشعر بالفزع إزاء استمرار الموت والدمار في حلب. فخلال الأيام العشرة الماضية، تصاعدت الهجمات العشوائية واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان من جانب القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة، وهو ما يلحق الضرر في معظم الأحوال بالمدنيين الأبرياء. وفي حين لا يزال يجري إحصاء القتلى وبينما يحاول العاملون الطبيون إنقاذ الأرواح والعناية بالجرحى، يمكننا بالفعل أن نقدر أن المئات من المدنيين قد قتلوا أو أصيبوا بجراح، بمن فيهم عشرات الأطفال والنساء.

لقد أصبحت الحياة لا تطاق بالنسبة للناس في حلب وفقدت كل معنى لها. وأصبح توفر الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء متقطعا في أفضل الأحوال. فالناس يعيشون تحت سطوة التهديد والرعب يوميا. ويعيش أولئك الذين تبقوا في شرق حلب، قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ شخص، في خوف مستمر من الهجوم الجوي التالي، بما في ذلك باستخدام البراميل المتفجرة.

وجرى تعليق الأنشطة المدرسية لآلاف الأطفال، وألغيت صلاة الجمعة. ويتكدس نحو ١,٣ مليون شخص، هم السكان المقيمون في غرب مدينة حلب، في الطوابق السفلية من المباني، بحثا عن ملاذ من وابل القذائف وقذائف الهاون التي لا تزال تتساقط على ما تبقى من منازلهم، بينما يظل الناس والعاملون في المجال الإنساني غير قادرين على التنقل بين الأحياء الخاضعة لسيطرة فصائل مختلفة في المدينة. ولا يمكن أن يكون هناك أي تفسير أو مبرر أو سبب أو منطق لشن حرب على المدنيين.

وسأركز مرة أخرى على الهجمات المقلقة للغاية والتي لا تُغتفر على المرافق الطبية. فقد شهدنا جميعا الصور المرعبة للقنابل وقذائف الهاون التي تتساقط على المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي في حلب خلال الأيام الأخيرة. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، ضربت غارة جوية سيارة إسعاف، كانت في طريقها لمساعدة جرحى أصيبوا في غارة جوية سابقة على حي الهلك في شرق حلب، مما أسفر عن مقتل السائق والمسعف. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، دُمر مستشفى ”القدس“، وهو المركز الأكثر تقدما لرعاية الأطفال في حلب – اسمحوا لي أن أكرر، مستشفى مخصص لعلاج الأطفال، بعد أن تعرض لسلسلة من الغارات الجوية التي نفذتها الحكومة السورية، وذلك بحسب جميع الروايات. وقُتل ٥٠ شخصا، بينهم عدد من الأطباء، وأصيب ٨٠ آخرون. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، دمرت غارات جوية مركزا للرعاية الصحية الأولية تموله الأمم المتحدة في حي المرجة ومركز ”بستان القصر“ للرعاية الصحية في شرق حلب، وهما منطقتان تخطعان حاليا لسيطرة جماعات مسلحة غير التابعة للدولة، مما أدى إلى إصابة عدة اشخاص ووضع المرفقين خارج الخدمة. وفي غرب حلب، الذي تسيطر الحكومة عليه حاليا، سقطت قذائف هاون على مستشفى ”ابن رشد“، وهو هجوم زُعم أن جماعات مسلحة غير تابعة للدولة شنته في الأسبوع الماضي، وبالأمس فقط تعرض مستشفى ”الدكتور محمد ضبيط للتوليد والأمراض النسائية وجراحتها“ في غرب حلب لهجوم، زُعم مرة أخرى أن جماعات مسلحة غير تابعة للدولة هي التي نفذته، مما أسفر عن وقوع ثلاثة قتلى وإصابة ١٥ شخصا آخرين. ولم تؤد تلك الهجمات الرهيبة إلى إزهاق أرواح بريئة فحسب، بل كان لها أيضا تأثير مضاعف، حيث أدت إلى عدم تمكن عشرات آلاف المدنيين من الحصول حتى على أبسط مستويات الرعاية الأساسية، فيما يشتد القتال حولهم.

وعلى نطاق أوسع، تشير منظمة ”الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان“ إلى أنه وقع أكثر من ٣٦٠ هجوما موثقا على نحو ٢٥٠ مرفقا طبيا خلال التزاع. وقتل أكثر من ٧٣٠ موظفا طبيا. ولم تعد المستشفيات المخصصة لعلاج الأطفال وتلك التي تعالج النساء الحوامل أماكن يمكن للمدنيين الذهاب إليها بأمان لتلقي العلاج. ويُعتبر الآن، كما قلت في بياني السابق أمام المجلس (انظر S/PV.7682)، العيش بالقرب من مرفق طبي أمرا خطرا.

وحماية الجرحى والمرضى وتوفير المساعدة الطبية والرعاية الصحية لهم، وهو أمر منصوص عليه بوضوح في القانون الدولي الإنساني، وكما أكد المجلس مجددا أمس (انظر S/PV.7685)، هما في صميم العمل الإنساني. ويتعين أن يفهم المسؤولون عن تلك الأعمال غير الإنسانية المتكررة والتي لا يردعها وازع من ضمير، أيا كانوا وأيا كان الجانب الذي ينتمون إليه في القتال، أن أفعالهم لا يمكن أن تُنسى ولن تُنسى. وتشكل هذه الهجمات ضد المدنيين انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. ويتوفر في بعضها جميع أركان جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ولا بد أن يعلم الجناة أنه ستجري مساءلتهم يوما ما.

وأريد أن أشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها العاملون في المجال الإنساني والمستجيبون الأوائل، ومعظمهم من السوريين، الذين لا يزالون يخاطرون بحياتهم للبقاء وتقديم المساعدة في حلب وفي جميع أنحاء البلد. وقامت الأمم المتحدة خلال هذا

العام حتى الآن بتسليم مساعدات منقذة للحياة لمئات آلاف الأشخاص شهريا في مدينة حلب، وهي مساعدات جاءت من داخل سورية وعبر الحدود من تركيا.

ومع ذلك، فإننا لا نزال قلقين للغاية جراء مدى إعاقة الحالة الأمنية في مدينة حلب لوصول المساعدات الإنسانية. وبالفعل، كان على الكثير من العاملين في المجال الإنساني في الأيام القليلة الماضية تعليق عملياتهم بسبب عدم قدرتهم على الوصول إلى عشرات آلاف الأطفال، والذين لم يتسن تطعيمهم في الأسبوع الماضي. ونشعر بالأسى لعدم موافقة الحكومة السورية على طلبنا بمرور قافلة مشتركة بين الوكالات عبر خط التماس إلى شرق مدينة حلب في شهر أيار/مايو. كما يساورنا القلق جراء تعليق أنشطة الهلال الأحمر العربي السوري في شرق المدينة خلال الأسابيع الماضية، لأن تلك المنظمة شريك رئيسي للأمم المتحدة في سورية، وندعو جميع الأطراف المعنية إلى السماح لها باستئناف أنشطتها في شرق مدينة حلب في أقرب وقت ممكن. وفي الواقع، لا مجال لإضاعة الوقت بالمرة.

إننا نقدم إحاطة إعلامية اليوم بشأن حلب، ولكن لا يُخطئن أحد، فلا تزال الهجمات العشوائية وأعمال تدمير البنية التحتية المدنية تتسبب في معاناة هائلة للسوريين في جميع أنحاء البلد. ونحن قلقون للغاية جراء تصاعد أعمال العنف وتأثير ذلك على المدنيين في مناطق أخرى من البلد؛ وعلى سبيل المثال، في درعا، حيث أفادت تقارير بنشوب معارك عنيفة هناك بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بما في ذلك عمليات قصف وقصف جوي خلال الأسبوع الماضي.

وخلاصة القول هي أنه يجب أن تتوقف الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية فورا. وهناك حاجة أيضا إلى وصول كامل ودون عوائق ودون قيد أو شرط وبشكل آمن ومستدام إلى جميع المحتاجين، بما في ذلك في المناطق المحاصرة وتلك التي يصعب الوصول إليها، ووصول جميع أنواع المساعدة، بما في ذلك الإمدادات الطبية والجراحية. وباختصار، يجب على جميع الأطراف أخيرا وبشكل لا لبس فيه أن ترقى إلى مستوى التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني ومطالب قرارات المجلس.

إن سؤالي لأعضاء المجلس اليوم مرة أخرى هو: كم عدد الضحايا وما حجم المعاناة اللذين يمكن أن نتغاضى عنهما قبل بذل جهد جماعي لوضع حد لهذه الأزمة العبثية والمخزية التي تؤثر على السوريين وجيرانهم والكثير من الناس الآخرين؟

الرئيس: أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، على الاستجابة بسرعة لطلبي عقد جلسة عاجلة. وأرحب بالإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما وكيل الأمين العام فيلتمان ووكيل الأمين العام أوبراين، وأرحب بحقيقة أن هذه الجلسة هي جلسة علنية لمجلس الأمن.

لقد كانت حلب عاصمة ثقافية لسورية لعدة قرون، ولكنها أصبحت في هذا الصراع رمزا مختلفا جدا، رمزا للقمع والوحشية ورمزا لاستعداد الأسد للقتال حتى النفس الأخير وحتى لو كان ذلك يعني تدمير سورية في حد ذاتها. ولا يحتاج المرء سوى إلقاء نظرة على تقارير وسائط الاعلام أمس. ففي الساعة ١١/٠٠ بالتوقيت المحلي، سقط برميلان متفجران على حي الهلك في مدينة حلب. وقُتل أربعة أشخاص. وبعد منتصف النهار مباشرة، أصاب قصف النظام ما لا يقل عن سبعة أحياء. وبعد بضع ساعات، حوالي الساعة ١٤/٣٠، أصابت صواريخ حي الشعّار. ويمكن أن أواصل، ولكنني أعتقد أن المسألة واضحة: لم يعد وقف الأعمال العدائية قائما فعليا في حلب. والمدينة تحترق؛ والناس يموتون. وخلال فترة

تزيد قليلا على أسبوع في الشهر الماضي، قتل ٢٥٣ شخصا في حلب، كان ٨٠ منهم من النساء والأطفال. وكما قال الدكتور أبو العز بشكل مؤلم، ”لم تعد لدينا نعوش لدفن أصدقائنا وأسرنا وزملائنا“.

وكان من المفترض أن يشكل وقف الأعمال العدائية إحدى الركائز الثلاث للتسوية السياسية التي يسعى إليها المبعوث الخاص دي ميستورا في سورية، ولكن على غرار المستشفيات والبيوت في حلب، فإن تلك الدعامة تتعرض للهجوم بشكل منهجي وتؤدي أعمال نظام الأسد إلى إضعافها. وتبدد أي أثر للتفاؤل كان قد تركه القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦).

وقد أظهر الأسد من خلال أفعاله أنه لا يوجد لديه التزام بالتسوية السياسية، ولا أي التزام بإحلال السلام في سورية. ولم يكن الأمر أكثر وضوحا من قبل: إنه لا يمكن إحلال السلام طالما بقي في السلطة. وأنى له أن يؤدي دورا في المستقبل، فيما يأمر قواته بعرقلة وصول المساعدات الإنسانية في تجاهل تام للكثير من قراراتنا؛ وعندما يحرم عمدا من هم في أمس الحاجة للإمدادات التي يمكن أن تنقذ الحياة؛ وعندما يهاجم المستشفيات عمدا، كما سمعنا بشكل مؤلم أمس؟

سيشير الأسد وحلفاؤه إلى تهديد جماعة جبهة النصرة الإرهابية في حلب. وسيدعون أن تصرفاتهم هي دفاع عن الشعب السوري. ولكن كيف يمكن، تحت أي ظرف من الظروف، تبرير الهجوم على مدينة بأكملها وتطويقها؟ وكيف يمكن تبرير قصف المستشفيات والمدارس؟ إن هذه الهجمات ليست سوى عقاب وحشي جماعي. وهي جرائم حرب. وأنا أتفق مع الأمين العام: يتعين محاسبة المسؤولين عنها بشكل كامل، بما في ذلك أمام المحكمة الجنائية الدولية.

إن على المجلس التزاما تجاه سكان حلب.

وعلينا التزام بأن نبرهن على أننا نعمل من أجل حمايتهم، وعلى أننا نحاول إيجاد تلك التسوية السياسية صعبة المنال التي تنهي هذه الحرب. أي ثقة يمكن أن يضعها رجل أو امرأة أو طفل بحلب في أقوالنا اليوم؟ وأي طمأنينة يمكن أن تأتيهم من أي وقف مستقبلي للأعمال العدائية بعد أن رأوا هذا يتم انتهاكه بشكل عنيف جدا؟ إن الطريقة الوحيدة لإعادة تلك الطمأنينة واستعادة تلك الثقة، هي وقف العنف. ونحن مدينون لشعب حلب بأن نكون واضحين وصريحين بشأن جهود وقف تلك الهجمات. وإلا فكيف لهم ألا يعتقدوا، بغياب هذا الوضوح، أن وقف الأعمال العدائية سيستغل كستار للمزيد من المكاسب العسكرية؟

ولذلك أرحب بالإعلان الأخير بشأن الاتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا الذي يعيد التأكيد على وقف الأعمال العدائية في حلب واللاذقية والغوطة الشرقية. ولكن يجب أن نرى الآن استجابة فورية وإيجابية لهذا التطور الأخير. ولن يمنح الشعب السوري ذلك الوضوح الذي تمس الحاجة إليه إلا تنفيذه تنفيذا كاملا، إذ إن الأفعال أصدق إنباء من الأقوال.

وتقترح المملكة المتحدة اليوم إصدار بيان من مجلس الأمن يدين العنف في حلب ويدعو إلى وضع حد فوري للأعمال الوحشية، دعما لذلك الجهد. ونحن مدينون لشعب حلب، الأحياء منهم والأموات، بأن نبرهن على أنه يمكن للمجلس أن يتكلم بصوت واحد بشأن هذه المسألة وأنه بإمكاننا العمل معا لإنهاء هذا العنف. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي في مواجهة هذه الهمجية. وإن فعلنا ذلك فإننا سنكون متواطئين مع ذات القوى التي تدمر حلب.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئاسة المصرية لمجلس الأمن على جمعنا اليوم من أجل هذه المناقشة العلنية بشأن الحالة في سورية، وفي حلب بوجه خاص. لقد بادرت فرنسا مع المملكة المتحدة بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة. وأشكر السيد فيلتمان والسيد أوبراين على إحاطتيهما الإعلاميتين.

فقد بعثت العملية الدبلوماسية التي بدأت في فيينا الآمال عندما انتهت في ٢٧ شباط/فبراير ببدء نفاذ وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء الأراضي السورية. وقد صوتت فرنسا لصالح القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) ورحبت بالاتفاق كمساهمة في وقف التصعيد وبمثابة فرصة للسوريين ليروا العملية الدبلوماسية تؤدي أخيرا إلى تقليل العنف وتحسين حالة المدنيين. وقد ساعد وقف الأعمال العدائية، لمدة شهر تقريبا، في تمتع السكان بتحسن لم يُشهد مثيله منذ بداية النزاع قبل خمس سنوات، على الرغم من أن التقدم الإنساني لم يف قط بتوقعاتهم.

وقد ظللنا نشهد منذ الشهر الماضي أن سفينة وقف الأعمال العدائية الهشة مليئة بالثقوب، ويتهددها الغرق اليوم. ويجب علينا أن نُسمي الأشياء بمسمياتها. فإن نظام دمشق هو الطرف الذي تقع عليه المسؤولية الرئيسية، ويمثل الهجوم الجديد الذي شنه النظام على مدينة حلب في ٢٢ نيسان/أبريل مثالا صارخا ومأساويا على ذلك. وتمثل مدينة حلب بالنسبة لسورية، في كثير من النواحي، ما كانت تمثله سراييفو بالنسبة للبوسنة – فهي رمز وشهيدا وملتقى طرق. إن حلب – وهي مدينة رمزية يمتد عمرها لآلاف السنين وتعتبر جزءا من التراث الثقافي العالمي – هي ملتقى طرق، حيث اشتبكت العديد من الحضارات واندمجت تاركة بصمات عميقة ومتنوعة. وتعاني المدينة اليوم من حالة استشهاد. فقد قاومت معاقل المعارضة المعتدلة منذ أربع سنوات الاعتداءات المستمرة لنظام بشار الأسد وداعش.

ولا يمكننا أن نغض الطرف عمن يسعون إلى الاستيلاء على مدينة حلب باستخدام اتفاق وقف الأعمال العدائية كستار. وتتأكد صحة هذا الأمر بشكل خاص لأن النظام يستخدم، في هجومه على حلب، كل الوسائل الممكنة بما في ذلك الهجمات المتعمدة ضد المدنيين. ونحن الآن نشهد عواقب ذلك. وقد خلف استئناف القتال أكثر من ٢٨٠ قتيلا في غضون بضعة أيام فقط، وتسبب في تدفق جديد للمشردين نحو الحدود التركية. وقد تم استئناف استخدام البراميل المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان، التي يتمثل الغرض منها في نشر الرعب في صفوف السكان. وقد أدانت فرنسا هذه الأفعال مرارا وتكرارا.

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن اتخذ بالإجماع القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) يوم أمس لحماية الموظفين الطبيين والمرافق الطبية، فإن النظام يستهدفهم بشكل متعمد ومنهجي. وقد قتل خمسة من ذوي الخوذ البيض، في ٢٥ نيسان/أبريل، في أعقاب تعرض مركزهم بالأتارب بالقرب من حلب لهجوم متعمد. وتعمد النظام قصف مستشفى القدس في ٢٧ نيسان/أبريل، مخلفا عددا كبيرا من الإصابات. وتم تدمير مركز المرجه للرعاية الصحية تدميرا كاملا في ٢٩ نيسان/أبريل. ويتحمل نظام بشار الأسد المسؤولية الكاملة عن انهيار وقف إطلاق النار في حلب. وقد وجدت فرنسا والمملكة المتحد، في مواجهة هذا العنف المتصاعد، نفسيهما ملزمتين بدعوة مجلس الأمن إلى عقد هذه الجلسة.

إن الاتفاق الهش جدا بين الروس والأمريكيين الذي دخل حيز النفاذ، في هذه الساعة، إشارة مشجعة غير أنه بحاجة إلى أن يؤكد ثم يحول إلى حقائق على الأرض. ويجب علينا أن نفعل الكثير لضمان احترام وقف الأعمال العدائية على نحو فعال بغية استعادة وقف إطلاق النار في جميع أنحاء الأراضي السورية والحفاظ على الزخم السياسي. وإلا فإننا سنشهد عودة إلى الرعب واستئناف الاشتباكات التي يجب ألا ننسى أنها تسببت في أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ حالة وفاة وفي تحويل الملايين إلى لاجئين وتدمير البلد بأكمله.

وتعتقد فرنسا أن لمجلس الأمن دورا هاما في رصد احترام وقف إطلاق النار والمعاقبة على أخطر الانتهاكات باستخلاص المعلومات التي يتعين على فرقة عمل جنيف نقلها شهريا، على النحو المطلوب بموجب القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦). وفي غضون ذلك، يجب أن يتحمل مؤيدو النظام مسؤولياتهم

وأن يستخدموا نفوذهم على دمشق لكفالة إسكات الأسلحة بشكل فعال، لأن النظام كثيرا ما يلتزم شفويا باتفاق ليعود وينتهكه بالكامل.

فقد حذرنا المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا جماعيا، الأسبوع الماضي، مشددا على أن وقف الأعمال العدائية في خطر. ونحن على قناعة بأن التعبئة الجماعية أمر ضروري للاستجابة العاجلة لذلك التحذير. ولن تدخر فرنسا، من جانبها، جهدا في هذا الصدد استنادا إلى ثلاثة محاور رئيسية على وجه الخصوص.

ونأمل أن يتمكن المجلس، بعد هذه الجلسة، من توجيه رسالة واضحة بشأن الحاجة إلى إنهاء القتال في حلب وتعزيز وقف الأعمال العدائية. ولا يتطلب ذلك أقل من ضمان الامتثال للقرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، الذي تم اتخاذه بالإجماع بوصفه اقتراحا مشتركا من روسيا والولايات المتحدة. وكذلك يجب علينا أن نواصل تعبئة المجتمع الدولي ليثير الضغط على النظام وليسعى إلى إعادة بناء زخم إيجابي. ومن هذا المنطلق، اجتمع وزير خارجية فرنسا، السيد جان – مارك إيرو ونظيره الألماني اليوم بالمبعوث الخاص دي ميستورا وزعيم المعارضة المعتدلة، رياض الحجاب.

وأخيرا، وكما فعل ستافان دي ميستورا أمام هذا المجلس الأسبوع الماضي، ظلت فرنسا تطالب لعدة أيام بأن ننظم، في وقت قريب، اجتماعا وزاريا للفريق الدولي لدعم سورية مع وضع ثلاثة أهداف في الاعتبار: أولا، كفالة ضمانة أقوى لاحترام وقف إطلاق النار؛ ثانيا، إعادة التأكيد على ضرورة حماية ومساعدة السكان المدنيين؛ وثالثا، استئناف المفاوضات بغية إيجاد حل سياسي.

في نهاية المطاف، ينبغي أن نهتدي بنجم واحد – وهو فعل كل شيء لوضع حد للعنف، في حلب وفي جميع أنحاء سورية، وتمكين استئناف المفاوضات الرامية إلى تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وبيان جنيف الصادر في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق). ولا يوجد بديل آخر إذا أردنا أن نضع حدا للمأساة السورية.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر المملكة المتحدة على طلبها عقد هذه الجلسة العاجلة لمجلس الأمن.

بالأمس فقط، هنا في القاعة، ذكر رئيس منظمة ”أطباء بلا حدود“، الذي كان جالسا في المقعد الذي يجلس عليه ممثل الوفد السوري تحديدا، أن أكثر من ٣٠٠ هجمة وقعت في حلب خلال الأيام القليلة الماضية، مسفرة عن مئات القتلى من المدنيين وتدمير ستة مرافق طبية (انظر S/PV.7685). وفي الأسبوع الماضي في جلسة سرية، قلنا ما نود اليوم أن نكرره علنا، بمزيد من الإلحاح إذا لزم الأمر: نحن بحاجة إلى معالجة الحالة في سورية على الفور، على المسارات الثلاثة في هذا النزاع، أي وقف الأعمال العدائية، والمفاوضات السياسية، والحالة الإنسانية المأساوية. ويجب على مجلس الأمن أن يدعم عمل المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، من خلال الجهود الثنائية مع الأطراف وعن طريق بيان بشأن المسائل الثلاث التي ذكرتها للتو. وكما قال المبعوث الخاص للأمين العام، فإن الأولوية الآن هي وقف الأعمال العدائية. وجميع الأطراف في النزاع يجب أن تمتثل للمعايير التي أنشأها القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦). ويجب أن تكون الخطوة التالية هي العودة إلى طاولة المفاوضات من أجل تناول عملية الانتقال السياسي في سورية بصورة نهائية.

وقد وقع آخر هجوم على أحد المستشفيات أمس، وشنته قوات المعارضة. هذا بالإضافة إلى الهجمات الأخرى التي ارتكبتها القوات الحكومية. وكانت جميعها خطيرة للغاية. ونطالب مرة أخرى جميع الأطراف في النزاع، لا سيما حكومة الأسد، باحترام القانون الإنساني الدولي خلال الأعمال القتالية.

وقد السيد أوبراين في المشاورات السرية – وهو ما كرره بالأمس رئيس منظمة ”أطباء بلا حدود“ أن العيش بالقرب من المستشفى أمر خطير. وذكرنا بذلك السيد أوبراين مرة أخرى اليوم. وأن يتعرض المرء في كثير من الأحيان لقدر من الخطر، إن كان طبيبا أو مريضا أو فردا من أفراد الأسرة في زيارة لمريض، أكبر مما يتعرض له إن كان مقاتلا، أمر لايصدق.

وحلب هي أول فرصة لإثبات أننا نأخذ القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) مأخذ الجد. وكما قلت بالأمس، فإن عتبة التسامح لدينا في مواجهة الهجمات على المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي ينبغي أن تكون هي عدم التسامح مطلقا معها. ونريد أن يكون العاملين في المجال الطبي والمرضى الذين لا يزالون على قيد الحياة في حلب أول من يرون قدرا من نتائج هذا القرار.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وأود أن أشكر المملكة المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة.

إن المدينة المعروفة اليوم بحلب ما فتئت مأهولة بالسكان لأكثر من ٧ ٠٠٠ سنة. وعلى مر القرون، فتحتها ثم خسرتها العديد من الإمبراطوريات المتعاقبة – للإغريق والرومان والصليبيين والعثمانيين وغيرهم. وقد احتضنت مختلف فئات السكان من التجار، التي شملت المسلمين واليهود والمسيحيين. وليس هذا بتاريخ قديم. فقد ظلت تلك التأثيرات متجلية في الهندسة المعمارية للمدينة، وفي أكلها وثقافتها. وبحلول القرن السادس عشر، كانت مشهورة لدرجة أن شكسبير قد استشهد بها في مسرحيتيه ”عطيل“ و ”ماكبيث“.

ولم تصبح هذه المدينة واحدة من أقدم المدن في العالم دون أن تصمد في وجه تحديات جسام. وقد عانت حلب الحروب والاحتلال والزلازل. وفي عام ١٢٦٠ تعرضت لحصار المغول. وبعد كل هذه القرون، يبدو أن مدينة كهذه قادرة على الصمود في وجه أي شيء. لكن في الأيام الأخيرة، نشر الشباب السوري شعارا عبر وسائط التواصل الاجتماعي بعنوان: ”حلب تحترق“. وبعد خمس سنوات من الحرب، فإن اندلاع العنف مؤخرا يهدد ما تبقى من المدينة. واليوم فقط، حذر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، من أن استمرار العنف قد يكون كارثيا ويمكن أن يجبر ٤٠٠ ٠٠٠ من السكان الآخرين على الفرار. فلنتخيل أثر وعواقب ذلك التشريد الإضافي.

ولإنقاذ حلب – ما تبقى من حلب – نحتاج إلى إحراز ما يلزم من تقدم على نفس الجبهات الثلاث لتحقيق السلام في سورية على وجه عام. والأمر ليس بكل هذا التعقيد. فكما أكد في وقت سابق المبعوث الخاص دي ميستورا، فإن العناصر الثلاثة هي وقف القتال، وتحسين وصول المساعدات الإنسانية، والمشاركة في المفاوضات السياسية لتحقيق الانتقال. وقد أظهرت هذه السنة فعلا أن العناصر الثلاثة جميعها ممكنة – ولو أنها تنفذ على نحو متأخر ومتفاوت وناقص – عندما تتوافر الإرادة السياسية. فوقف الأعمال العدائية، حتى هذه اللحظة، أنقذ الأرواح. وإيصال المساعدات الإنسانية، وإن كان لا يزال مقيدا بشكل فظيع، تحسن بصورة متواضعة. وقد دعا المبعوث الخاص دي ميستورا الأطراف إلى إجراء محادثات في جنيف. والمسارات الثلاثة كافة مترابطة ومتشابكة ولا يمكننا، كما يرى البعض، أن نهمل أي واحد منها ونتوقع نجاح المسارين الآخرين.

وفي الأيام الأخيرة، كما تجلى ذلك بوضوح في ما حدث في حلب، فإن جميع تلك المسارات الثلاثة في خطر جسيم. أولا، وكما ذكر آخرون، في معظم أنحاء حلب، أسفر وقف الأعمال العدائية عن أعمال عنف مروعة. وأفاد المرصد السوري

لحقوق الإنسان أن أكثر من ٢٧٠ مدنيا قتلوا في حلب فقط منذ ٢٢ نيسان/أبريل. وعلى الرغم من أن جميع الأطراف قد أسهمت في العنف، فإن التصعيد العسكري يعزى بشكل كبير إلى أعمال طرف واحد – نظام الأسد. فقد نفذ النظام أكثر من ٣٠٠ ضربة جوية، و ١١٠ هجوما بالمدفعية وأطلق ١٨ قذيفة، وألقى أكثر من ٦٨ قنبلة على المدينة خلال الأسبوعين الماضيين فقط، وفقا لأطراف فاعلة موثوقة في عين المكان. وكل ذلك بينما لا يزال يداهن بشأن وقف الأعمال العدائية. وفي ظل تلك الخلفية، تعمل الولايات المتحدة بشكل عاجل مع المبعوث الخاص دي ميستورا ومع الاتحاد الروسي لتجديد التأكيد على وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد. ومن خلال تلك الجهود، اتفقت الأطراف المعنية بوقف الأعمال العدائية على تجديد التزامها بالهدنة في حلب وضواحيها في وقت سابق من هذا اليوم. والمدينة هادئة على نحو أكبر، ونحث جميع الأطراف على الامتثال التام حتى تتوقف الأعمال العدائية فعليا، ليس فقط في حلب ولكن في جميع أنحاء البلد.

ويدعي النظام وبعض مؤيديه أحيانا أنهم يهاجمون جبهة النصرة أو داعش، ولكن المواقع التي تعرضت للضرب في حلب تثبت خلاف ذلك. فلننظر في هذه القائمة من الأهداف التي ضربها النظام أو حلفاؤه في الفترة الممتدة من ٢٠ و ٢٩ نيسان/أبريل – هذا ليس بالتاريخ القديم، بل إن الأمر يتعلق بالأسبوعين الماضيين. وقائمة الأهداف هذه قدمتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان، التي أثبتت أنها تتسم بقدر عال من الموثوقية خلال النزاع: سيارة إسعاف في حي باب النيرب، سوق شعبي في حية الصاخور، مركز الدفاع المدني في بلدة الأتارب، مخبز في العامرية، مدرسة في مقاطعة باب الحديد، ومسجد في حي السكري. إن التمييز بين المدنيين والأفراد العسكريين وبين الأهداف ينبغي احترامه وفقا للقانون الدولي. غير أن الصور ومقاطع الفيديو القادمة من حلب تظهر أن هذا التمييز قد طمس.

ومن المهم أن نلاحظ أن العنف الذي ترتكبه جبهة النصرة أو داعش هو عنف جماعات ليست أطرافا في اتفاق وقف الأعمال العدائية وغير محمية بموجبه. أما بقية أطراف المعارضة التي وقعت على اتفاق وقف الأعمال العدائية وتقيدت به فلا يمكن اعتبارها مسؤولة عن أعمال الإرهابيين الذين لم يخفوا رغبتهم في مواصلة القتال. ولا أحد يستفيد من هذه الحرب، ومن الفشل في التوصل إلى حل سياسي والانتقال السياسي أكثر من الإرهابيين. لكن لا يمكن أن نُقارن ما لا يُقارن، ونخلط بين الأبرياء والمذنبين.

وقد ألحقت هذه الهجمات خسائر لا حصر بالمدنيين في حلب، وهي تسهم في حالة إنسانية فظيعة في المدينة.

غير أن النظام اتخذ أيضا تدابير إضافية تؤكد عزمه وإصراره على زيادة معاناة المدنيين في حلب. فقد فرضت الحكومة السورية قيودا على إيصال المساعدات الإنسانية وأوقفت تقديم المعونة، وبالتالي أسقطت العنصر الثاني اللازم للمضي قدما نحو إيجاد حل سلمي. وقد أبلغ الفريق الدولي لدعم سورية للتو – مثلما أكد وكيل الأمين العام أوبراين لحينه هنا اليوم – أن النظام قد قد وافق على إيصال المساعدات ثماني مرات فقط إلى ما يعادل نسبة ٢٥ في المائة من السكان المدرجين في خطة الأمم المتحدة لإيصال المساعدات في أيار/مايو إلى السكان المقيمين في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها، وأن الحكومة السورية لم توافق على أي من المناطق الواقعة في حلب والمدرجة في خطة الأمم المتحدة لشهر أيار/مايو. فهل كان ذلك محض صدفة أم أنه يتسق مع الهجوم الواسع النطاق الذي يشنه النظام على سكان مدينة حلب بغرض ترويعهم؟

وبالرغم من أن المجلس في غنى عن التذكير، فإن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يدعو إلى إيصال المساعدات الإنسانية بطريقة سريعة وآمنة ودون عوائق إلى جميع أنحاء البلد. وأصبحت حلب

بحاجة إلى مساعدات هائلة الآن. وغالبا ما نركز في ملاحظاتنا على أولئك الذين قُتلوا، ولكن ينبغي أن نفكر أيضا في جميع الأشخاص المصابين والذين هم بحاجة ماسة إلى المساعدة. ويحظر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) عدم السماح بالأدوية واللوازم الطبية في شحنات قوافل المعونة، غير أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وثّق مرة أخرى أن تلك ممارسة عادية تتم في جميع أنحاء سورية. بل إنها حالة استثنائية أن يسمح بمرور اللوازم الطبية ضمن شحنات تلك القوافل. والقاعدة هي عدم السماح باللوازم الطبية في القوافل، وهي قاعدة تنفذ بصورة شاملة من قبل بيروقراطية الحكومة السورية.

ولإعطاء مثال واحد فقط عما حدث مؤخرا لقافلة كانت في طريقها إلى الرستن مؤخرا، فقد بلغت السلطات حدا أزالت فيه المقصات وحقن التخدير من أدوات التوليد. فمن الذي يفعل ذلك؟ لنكن صادقين مع أنفسنا. فالأشخاص الذين يفعلون ذلك لا يأبهون لما يقرره المجلس أصلا، لأنهم غير مبالين ولم يعودوا يستمعون لأحد.

وفي الوقت نفسه، ما فتئ النظام يتعمد استهداف المنقذين الأوائل والعاملين في مجال الرعاية الصحية، علاوة على المرافق الطبية نفسها. فمن بين ٣٣ مستشفى مفتوح في حلب في عام ٢٠١٠، أُبلغ عن أن ١٠ منها فقط تعمل اليوم. وآخر مثال على ذلك، كما نعلم جميعا، هو خسارة مستشفى القدس الذي تعرض إلى هجوم مروع أودى بحياة ما لا يقل عن ٥٠ مدنيا، بمن في ذلك آخر طبيب للأطفال بقي في المدينة، الدكتور محمد وسيم معاذ، الذي وصفه أحد زملائه الأطباء في المستشفى بأنه أكثر الأطباء لطفا في المستشفى. وكان قد أرسل أسرته لتنعم بالأمان في تركيا في حين بقي هو مكانه لعلاج المرضى. وكان رجلا متفانيا جدا في خدمة شعبه، وكثيرا ما كان ينام في المستشفى في حال وجود طفل بحاجة إلى المساعدة الطارئة أثناء الليل.

ووفقا لتقارير منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، فقد كان ذلك الهجوم الذي أودى بحياة ذلك الطبيب العظيم إلى جانب آخرين كثيرين القصف الثالث على ذلك المستشفى منذ بداية الحرب. ولم يكن ذلك مجرد صدفة. فإذا كنت قد قصفت مستشفى مرة عن طريق الخطأ، فإن بإمكانك إجراء تعديلات وتغييرات على أهدافك، إلا أن ذلك كان استهدافا متعمدا. وقد هوجمت ما لا يقل عن ستة مرافق طبية في جميع أنحاء حلب خلال الأسبوع الماضي، وآخر هجوم كما سمعنا كان بالأمس على مستشفى ضبيط للتوليد في منطقة يسيطر عليها النظام حيث قتل المزيد من المدنيين. وينبغي شجب جميع تلك الهجمات. وبالأمس، اتخذ المجلس القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن جملة أمور من بينها أهمية حماية العاملين في المجال الطبي، وأهمية الوصول إلى الرعاية الطبية في حالات النزاع المسلح. وقد صوّت جميع أعضاء المجلس مؤيدين لذلك القرار، وحان الوقت الآن لأن ندعو إلى تنفيذه في سياق حقيقي – أي في سياق سورية. ويعني ذلك ممارسة الضغط على النظام وأي جماعة تقوم بقصف المستشفيات لكي تمتثل على وجه الاستعجال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، والكف عن استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والعاملين في المجال الطبي.

وبذلك أنتقل إلى العنصر الثالث والأخير اللازم لإحراز التقدم نحو حل النزاع: المفاوضات السياسية الرامية إلى تحقيق التحول السياسي. فبعد خمس سنوات من الحرب، ينبغي أن يكون واضحا تماما أنه لا يمكن تسوية النزاع إلا عن طريق الحوار السياسي. وتقف مدينة حلب شاهدا حيا على الاعتقاد الخاطئ بأن بوسع القوة العسكرية أن تحقق أيا من تطلعات الشعب السوري. إن ضرورة إيجاد حل سياسي هو بالضبط ما اتفق عليه المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ حين اعتمدنا القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). غير أننا شهدنا طرفا واحدا ينكص عن

التزاماته بالوقف الكامل للأعمال القتالية في جميع أنحاء البلد، فضلا عن إيصال المعونة الإنسانية بصورة كاملة وعلى وجه السرعة ودون عراقيل، في تجاهل صارخ للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وذلك يقوض الشروط اللازمة لإجراء المفاوضات، ويجعل من الصعوبة بمكان إيجاد أرضية مشتركة والتوصل إلى اتفاق.

وأود أن أختتم بياني. فهناك الكثير من اللوم الذي يمكن توجيهه فيما يتعلق بالحالة المتدهورة في حلب، غير أنه ليس ثمة شك في من تقع عليه المسؤولية الرئيسية إزاءها. فهي تقع على عاتق النظام نفسه المسؤول عن ارتكاب جرائم مماثلة في جميع أنحاء البلد: هو الذي فرض حصارا على ١٠ مدينية في جميع أنحاء سورية، وفرض قيودا على إيصال المعونة المقدمة للملايين من السوريين، ما أدى إلى وفيات أعداد لا تحصى من المدنيين كان ممكنا تجنبها، وهو المسؤول عن ١٢ من جملة ١٣ من الهجمات التي شنت على المرافق الطبية، وقد سجلتها منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس، وهو المسؤول عن ٢٤ من جملة ٢٥ من الوفيات الناجمة عن تلك الهجمات، وهو نفسه النظام المسؤول عن الضربات الجوية التي حدثت الأسبوع الماضي على مركز للدفاع المدني السوري في بلدة أتارب في محافظة حلب، ما أدى إلى مقتل خمسة رجال شجعان تطوعوا لخدمة مجتمعاتهم بوصفهم منقذين أوائل: أحمد عبد الله وخالد بشار وأحمد محمود وحمدو حاج إبراهيم وحسين اسماعيل. وهو النظام المسؤول عن آخر الخسائر البشرية التي شملت ما يزيد على ١١٥ من ذوي الخوذ البيض الذين قضوا نحبهم أثناء أداء واجبهم منذ بداية الحرب. وهو نفسه الطرف والنظام المسؤول عن الغالبية العظمى من الوفيات البالغ عددها ٤٠٠ ٠٠٠ حالة وما تزال تزداد أثناء النزاع.

إن هذا الطرف المسؤول الرئيسي عن الحريق والدمار اللذين تشهدهما مدينة حلب، هو دولة عضو في الأمم المتحدة. وينبغي أن نشجب ذلك. فذلك الطرف دولة عضو في الأمم المتحدة لا تأبه إلى معاناة شعبها المروعة ولا تعنيها في شيء. وينبغي أن يزيدنا ذلك عزما ويوحد صفوفنا. ويجب على جميع الجهات ذات النفوذ، وخصوصا روسيا وإيران، أن تمارس الضغط على النظام لأجل الوفاء بتعهداته والتزاماته. ومن جانبنا، ستواصل الولايات المتحدة الضغط على المعارضة لكي تفعل الشيء نفسه. وسوف نواصل العمل مع نظرائنا الروس في مسعى لوقف الأعمال العدائية في حلب ومناطق أخرى في سورية بصورة فعلية ودائمة، فضلا عن تيسير عملية الانتقال السياسي بعيدا عن الأسد – وهو الطريق الوحيد المؤدي إلى إنهاء هذه الحرب في نهاية المطاف. وسيكون الفريق الدولي لدعم سورية بأكمله جزءا من تحقيق ذلك الهدف.

واليوم، كتب طبيب جراح سوري في حلب – الدكتور أسامة أبو العز – في صحيفة نيويورك تايمز عن فقدان الكثير من أصدقائه المقربين ممن كانوا من المهنيين الطبيين خلال السنوات الخمس الأخيرة. فقد كتب خلال الأسبوع الماضي ”لقد بلغ القصف مدى من الشراسة جعلت الحجارة نفسها تحترق بالنيران“. وكتب فيما يتعلق بوقف الأعمال العدائية:

> ”فعلى الرغم من أنه ليس مثاليا، إلا أنه أعطى المدنيين السوريين مهلة قصيرة يلتقطون فيها أنفاسهم في جحيم خمس سنوات من العنف المتواصل. فقد بدأ السكان يتعافون أثناء الهدنة لكي يتمكنوا من استعادة حياتهم من جديد.“

واستطرد في القول بأن السكان في حلب باتوا مستلسمين للقاء حتفهم، بل إن بعضهم يتضرع إلى الله أن يريحه من حياته في هذه ”المدينة المحترقة“ كما يقول. ويجب علينا جميعنا هنا أن نعمل بلا كلل لكي نحافظ على الهدنة هذه ونحميها من العنف، وهو ما يتوق إليه السوريون ويستحقونه، فضلا عن كفالة تلقيهم المساعدة الإنسانية الضرورية التي تمكنهم من البقاء على قيد الحياة – وقد بات الكثيرون منهم الآن أقرب

إلى الموت بينما نجلس هنا – ويجب علينا أن نواصل إيجاد الحل السياسي لكونه المخرج الوحيد من ذلك الجحيم اليومي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر جيفري فيلتمان وستيفن أوبراين على إحاطتيهما الإعلاميتين.

نتيجة لوقف الأعمال العدائية الذي تحقق بفضل الدور القيادي للاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وعلى النحو الذي أكده القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) فقد انخفض مستوى العنف في سورية انخفاضا كبيرا. وكانت تلك طفرة حقيقية في ذلك النزاع الذي طال أمده. وتفتحت آفاق جديدة للتوصل إلى حل سلمي، ويجب أن يقرر السوريون بأنفسهم المعايير اللازمة للحل السلمي بدعم من الأمم المتحدة.

وعموما، فقد مضت جولتا المفاوضات بشكل جيد جدا. ولكن لم تبدِ بعد جميع قوى المعارضة استعدادا للتوصل إلى اتفاق. فقد اتخذت مجموعة الرياض موقفا مستقلا مرة أخرى، وهي لم تبلور موقفا واضحا بعد. وتم الالتزام بالهدنة في الكثير من المناطق السورية، وما تزال العديد من الوحدات والبلدات المسلحة تنضم إلى الهدنة بفضل الجهود التي يبذلها مركز المصالحة في سورية الذي افتتحته روسيا في حميميم. واليوم، تشمل الهدنة ٩٠ من تلك البلدات. وفي الوقت نفسه، تُعقد مئات الاجتماعات مع وجهاء المدينة والقادة الميدانيين وممثلي الإدارات المحلية. وبدأت الحياة السلمية تعود ببطء في عدد من المحافظات.

وينبغي ألا نشكك في التحسن الجذري في الحالة بفضل تنفيذ وقف الأعمال العدائية. ومع ذلك، فقد كان ذلك حافزا للآخرين العازمين على إدامة النزاع السوري.

وغير مُجد في اعتقادنا الإعراب عن الانتقاد العلني لحوادث لم يتم التحقق منها لا لشيء سوى لإضافة تهم جديدة ضد الحكومة السورية. وقد حدث ذلك أكثر من مرة. إن التدهور في بعض مناطق سورية، بما في ذلك حلب، هو مصدر قلق شديد. وتصدّ القوات الحكومية هجوماً واسع النطاق يشنّه الجهاديون. وفي الأيام القليلة الماضية، شهدنا زيادة كبيرة في القصف من أجزاء المدينة التي يسيطر عليها الجهاديون. ويتم استخدام ما تُسمى مدافع جهنم – وهي عبوات غاز محشوة بشظايا معدنية صغيرة لها آثار مدمرة. وهذه الأسلحة عشوائية بطبيعتها وتهدف إلى التدمير وترويع السكان المدنيين.

وقد سمعنا وعوداً منذ أمد طويل بأن تقطع الوحدات المسلحة لما يسمى بالمعارضة المعتدلة جميع الصلات مع جبهة النصرة، وتنسحب من الأراضي التي تحتلها وتبيّن بوضوح استعدادها للمشاركة في التسوية السلمية. وهذا لم يحدث حتى الآن، الأمر الذي يثير تساؤلاً حول وجود الإرادة السياسية لدى أولئك الذين لهم تأثير على مختلف الجهات الفاعلة. لقد بدأ يتشكل لدينا انطباع بأن الراعين الخارجيين لا يستطيعون أو لا يريدون التأثير على جماعات المعارضة السورية لإرغامها على النأي بنفسها عن الإرهابيين.

إن روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، بوصفهما الرئيسين المشاركين للفريق الدولي لدعم سورية، مستعدتان لمواصلة العمل معاً لضمان وقف التصعيد. وهذا على الأقل ما نود أن نرى الحالة تتطور وصولاً إليه. ويعمل الخبراء العسكريون الروس والأمريكان معاً على أساس يومي. وبينما نتكلم الآن، بدأ مركز مشترك للاستجابة السريعة لانتهاكات وقف الأعمال القتالية بالعمل على أساس دائم في جنيف، مما يرفع الرصد الفعال للحالة إلى الحدود القصوى. ولا بد من القول إن روسيا، منذ بداية المشاركة المتزايدة في الحالة السورية في تشرين الأول/أكتوبر، اقترحت هذا التعاون على الولايات المتحدة. وللأسف، فقد استغرق الأمر أكثر من ستة أشهر لتحقيقه، ولكننا نأمل أن يكون ذلك خطوة هامة في جهودنا الرامية إلى وقف إراقة الدماء في سورية.

وبفضل الجهود المبذولة في المجالين العسكري والسياسي، تمت استعادة الهدوء في اللاذقية والغوطة الشرقية مع السعي

إلى جعله دائماً. إن روسيا والولايات المتحدة، بالاتفاق مع الحكومة السورية والمعارضة المعتدلة، تأملان في إدخال نظام التهدئة إلى حلب في ٣ أيار/مايو. بيد أن ذلك الجدول الزمني المقرر قد حُرف عن مساره بسبب هجمات الجماعات الإرهابية. وفي ذلك اليوم، سعى المتمردون إلى كسر الدفاعات من خلال هجمات منسّقة من جهة الغرب، سبقها قصف مدفعي ضخم. وقد شاركت في الهجوم جبهة النصرة وأحرار الشام وجيش الإسلام وحركة نور الدين زنكي والجماعات الإجرامية المحلية. وقصفت كل تلك الجماعات المناطق السكنية طوال اليوم؛ وقد أعلن لواء شهداء بدر مسؤوليته عن تدمير مستشفى ضبّيط للتوليد. وخلال الساعات الـ ٢٤ الماضية، قُتل عشرات الأشخاص وأصيب المئات بجروح.

واستُثني تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وغيرهما من الجماعات الإرهابية من نظام وقف الأعمال العدائية. ومن غير المقبول التوقف في القتال مع الإرهابيين حتى نسمح لهم باستجماع قواهم. ولن يستثني أحدٌ الإرهابيين ومن يخرقون وقف الأعمال العدائية الذي نص عليه قرارا الأمم المتحدة ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦).

ونود أن نضيف أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تملك أدلة حقيقية على استخدام غاز الخردل في سورية وهذا يشكل أساسا جديا يدعو للاعتقاد بأن الإرهابيين يستخدمون غازات حربية. وثمة خطر مثير للقلق يتمثل في أن لديهم القدرة على إنتاج المواد السامة، وفقاً لما أكده مؤخرا المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن المؤسف أننا حينما نحتاج إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لعرقلة أنشطة الإرهابيين الكيميائية، يقوم بعض الدول الغربية الأعضاء المجلس، تحت ذرائع مختلقة، بخنق المبادرة الروسية – الصينية الرامية إلى تحييد خطر إنتاج الأسلحة الكيميائية من جانب الإرهابيين في سورية وما حولها.

وعلينا أن نواصل عملنا البالغ الأهمية بشأن مسألة التسوية السلمية السورية ودعم الجهود الروسية – الأمريكية. ولنتكلم بوضوح – نحن بحاجة إلى وقف جميع الأعمال الاستفزازية نهائيا. ومن الواضح أنه من دون الدعم الخارجي للجماعات الإرهابية في سورية، فإنها لا يمكن أن تعمل على هذا النطاق. إننا بحاجة إلى المساعدة في مجال قطع الإمدادات عن الإرهابيين، وفي المقام الأول عبر الحدود السورية – التركية. وينبغي أن تُرغَم الأطراف المتلقّية للرعاية على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، الأمر الذي سيسهم في ضمان السلام في سورية. وأود أن أكرر سؤالا بلاغيا طرحه أحد المتكلمين، ولكن بصياغة مختلفة على نحو طفيف. كيف يمكنكم السماح بتدمير بلد عريق في نزاع دموي طال أمده من أجل تحقيق الأهداف الجيوسياسية لطرف ما أو شركائه؟

ويحدونا الأمل في أن تُستأنف محادثات جنيف في أيار/مايو وأن تمهد السبيل لمواصلة المفاوضات. وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة بصورة بناءة في الحوار والامتناع عن التهديد أو التخريب. وفيما يتعلق بالبيان الصحفي الذي اقترحته المملكة المتحدة، سنقوم بالطبع بالنظر فيه، ولكننا كنا سنعتبره محاولة جدية حقا لحث مجلس الأمن على الإسهام في الحفاظ على وقف الأعمال العدائية لو أن وفد المملكة المتحدة قد تشاور مع الرئيسين المشاركين للفريق الدولي لدعم سورية، وهما روسيا والولايات المتحدة اللتان تقودان الجهود في ما يتعلق بوقف إطلاق النار. والبيان كما أراه الآن هو خطوة دعائية أكثر من كونه أي شيء آخر. ومع ذلك، سنلقي نظرة على النص ونتشاور مع زملائنا العسكريين، الذين يقومون، جنباً إلى جنب مع زملائنا الأمريكيين، بأعمال ذات صلة في جنيف.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نحن أيضاً نود أن نشكر المملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة اليوم. ونعتقد أن من المناسب جداً أن نُجري مناقشة مفتوحة في القاعة بشأن الحالة في سورية، وبخاصة الحالة في حلب.

ما فتئت نيوزيلندا تشعر بالقلق العميق إزاء العنف في حلب ومناطق أخرى في سورية. وما زلنا نشعر بالصدمة

إزاء اللامبالاة الواضحة لأطراف الحرب وكل من يساندها تجاه المعاناة الرهيبة للشعب السوري. ويبيّن تصاعد العنف في حلب وما حولها أن الأطراف ما فتئت تواصل السعي إلى تحقيق أهدافها بالوسائل العسكرية. ومع ذلك، وكما قلنا مرات عديدة في هذه القاعة وفي غرفة المشاورات الملاصقة لها، لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع. ونرحّب بالإعلان عن اتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لتوسيع وقف الأعمال العدائية لتشمل حلب واللاذقية والغوطة الشرقية. ولكن إذا أريد أن يكون للسلام أي فرصة، فلا بد من إعادة إرساء كاملة لوقف الأعمال العدائية في سورية كلها والتزام حقيقي بعملية السلام.

ويجب على جميع الأطراف أن تستثمر بصورة كاملة في العملية السياسية. وذلك يعني احترام القانون الإنساني الدولي. ويعني احترام قرارات المجلس، كما يعني إعطاء الأولوية للشعب السوري وتقديمه على الأهداف العسكرية والسياسية الضيقة. إن العملية السياسية الحالية، التي أنشئت في نهاية عام ٢٠١٥ بموجب القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٥)، تمثل أفضل فرصة سنحت لنا في خمس سنوات لإنهاء هذه الحرب المروّعة. ولا يمكننا أن نفوت هذه الفرصة. وتقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية دعم المحادثات، ودعم المبعوث الخاص والضغط على الأطراف الجالسين إلى طاولة المفاوضات للمشاركة بحسن نية.

وتعني النية الحسنة في رأينا زيادة وصول المعونات الإنسانية، والتفاوض بشأن الإفراج عن المحتجزين، ووقف القتال والانخراط في جوهر الانتقال السياسي. ويعني أيضاً وقف الهجمات على المدارس والمستشفيات والسماح بإيصال الإمدادات الطبية في قوافل المساعدة الإنسانية. وبالأمس فقط اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، مذكراً المقاتلين بقواعد النزاع المسلح، ومطالباً الحماية لمن يقدّمون الرعاية الصحية، ومطالباً بمساءلة الذين يضربون عرض الحائط بتلك القواعد. والأهم من ذلك كله أن النية الحسنة في هذا السياق تعني الالتزام بروح وقف الأعمال العدائية، ما يعني وقف الاقتتال ومحاولات الاستيلاء على الأراضي.

وما حدث في حلب في الأيام القليلة الماضية كان متوقعاً إلى حدّ كبير، كما سمعنا من التقارير خلال الأسبوعين الماضيين لممثلي الأمم المتحدة. ولئن فهمنا أنه كانت هناك جهود لمحاربة جبهة النصرة، فمن الصعب ألا نستنتج أن ما حدث قد تم في إطار خطة مفصلة للاستيلاء على ثاني أكبر مدينة في سورية قبل بدء محادثات السلام بجدية.

إن نيوزيلندا ملتزمة التزاماً كاملاً بالجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. وكما قلنا في قاعة المجلس في الغرفة المجاورة، ينبغي أن تكون هذه مسألة تجمعنا، لكنها لم تكن كذلك، وكان هناك ميل متزايد للاستخدام الفضفاض لعبارات ”الإرهابيين“ و ”الإرهاب“ في تبرير لأي رد عسكري. ويجب أن يتوقف ذلك.

وأي عمل عسكري يتعين القيام به مع الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي. وهذا يعني بطبيعة الحال تفادي الهجمات على المدنيين والأهداف المدنية. ويجب احترام متطلبات التمييز والتناسب، وحظر الهجمات العشوائية، حتى أثناء مكافحة الإرهابيين. وإذا أريد لوقف أعمال القتال وتحقيق عملية السلام أن يتكللا بالنجاح، فالمطلوب مزيد من العناية للتمييز بين الجماعات التي تشارك في عملية السلام والجماعات التي تقف خارجها، وإعطاء ثقل إضافي للضرورة السياسة بشكل عام بغية النهوض بعملية السلام.

والمحادثات الجارية بين الولايات المتحدة وروسيا، بالتنسيق مع المبعوث الخاص وغيره في المنطقة، هي أفضل فرصة لدينا في المدى القصير من أجل إحراز تقدم، ووضع حد لأعمال القتال، ولا سيما في مدينة حلب وحولها. ونحن نرحب بتلك المحادثات، ونرحب بالإعلان الصادر مؤخرا، ونتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في مجالات من قبيل الترسيم

الجغرافي وتدابير أخرى للمساعدة على عودة العمل بوقف أعمال القتال وإدامته.

وفي حين أن جهود الولايات المتحدة وروسيا بالغة الأهمية، فإن الولايات المتحدة وروسيا ليستا الجهتين الفاعلتين الوحيدتين اللتين بإمكانهما أن تحدثا فرقا. وتؤيد نيوزيلندا الفريق الدولي لدعم سورية، ومجلس الأمن، اللذين يلقيان بثقلهما لدعم المحادثات السياسية. ونحن منفتحون على أي مسار عمل من شأنه أن يكون مفيدا وفعالا، ونرحب بآراء المبعوث الخاص، والولايات المتحدة، وروسيا على وجه الخصوص بشأن كيفية دعم هذا المجلس لجهودهم على أفضل وجه.

ونحن جميعا بحاجة إلى أن نتذكر بأنّ الأخطار جسيمة. فانهيار عملية السلام سيكون كارثيا للشعب السوري، وللحفاظ على ما تبقى من هذا البلد الممزق. ونتطلع إلى مناقشة البيان الصحفي الذي عمّمته المملكة المتحدة للتو، وإلى الاتفاق المبكر عليه.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وفد المملكة المتحدة والرئاسة المصرية على هذه الإحاطة الاعلامية المفتوحة، وعلى عقدها في هذا الوقت المناسب جدا. وأعرب عن امتناني الخاص لمقدمي الإحاطتين الإعلاميتين على استعراضهما العام المفصّل عن الحالة الراهنة في مدينة حلب بوجه خاص، وفي سورية بوجه عام.

إن أوكرانيا تدين بقوة الغارات الجوية والقصف العشوائي اللذين تعرضت لهما مدينة حلب والمناطق المحيطة بها خلال الفترة الأخيرة، الأمر الذي أودى بحياة أكثر من ٢٥٠ شخصا، وخلّف آلاف الجرحى والمصابين. والقصف الذي تعرضت له مستشفى القدس في حي السكري الوادع من مدينة حلب في الأسبوع الماضي أدى إلى مقتل طبيبين، أحدهما طبيب الأطفال الوحيد في المدينة، وثلاثة من موظفي الدعم الطبي، وعشرات المرضى، من بينهم أطفال. ويوم أمس، تعرضت مستشفى أخرى في مدينة حلب لإطلاق النار، هي مستشفى الضبيط. فقتل ثلاثة أشخاص على الأقل، وجرح العشرات من المدنيين.

ولوحظ أيضا تصاعد العنف في أجزاء أخرى من سورية، على سبيل المثال، في درعا، حيث استؤنف القتال والقصف الجوي بعنف. ونحن نشيد بالمبعوث الخاص إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، على جهوده في تحقيق وقف أعمال القتال في سورية. ولكن كيف يمكن تحقيق ذلك عندما تشن الحكومة هجوما عسكريا في حلب، فتسبب المزيد من التصعيد في القتال الذي يؤدي إلى مقتل العشرات من المدنيين المحاصرين في المدينة؟

ولقد سمعنا مزاعم بأن جبهة النصرة هي المستهدفة. بيد أنه ليس من المقبول خلال هذه العملية تدمير المستشفيات وغيرها من البنى التحتية الحيوية الأخرى، مما يترك آلاف المدنيين بدون ماء وكهرباء ورعاية طبية وأغذية. ومن الصعب التصديق أن هجوما كهذا يشنه النظام السوري يكون ممكنا بدون موافقة حليفه الرئيسي، الذي يُظهر نفسه كوسيط في عملية التفاوض. ومما يثير الدهشة أن هذه البعثة ذاتها حاولت قبل لحظات أن تقنعنا بأن ”الحالة في سورية قد تحسنت مؤخرا بصورة جذرية“.

يجب أن تتوقف عمليات القصف الجوي. ويجب أن تتوقف الهجمات العشوائية ضد المدنيين. ولا شيء يستطيع أن يخفف من محنة الشعب السوري إلاّ تجديد الالتزام الفوري بوقف أعمال القتال، ووجوب أن يشمل مدينة حلب. وإزاء تزايد أعمال العنف بسرعة في مدينة حلب والمناطق المحيطة بها، تعتبر أوكرانيا أن اتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بالاجماع حول حماية المدنيين في الصراعات المسلحة جاء في الوقت المناسب تماما، وهو يشكل خطوة هامة للغاية. ونحن ندعو جميع الجهات إلى احترام أحكام هذا القرار احتراما كاملا. أمّا الفشل في ذلك فسيؤدي إلى انهيار وقف أعمال القتال، والتسبب بالمزيد من العنف والموت والدمار، مع مواصلة

تقويض احتمالات إيجاد حل تفاوضي للصراع السوري. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى التقيد الصارم بالتزاماتها وفقا للقرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) بشأن وقف أعمال القتال، واستئناف المحادثات الموضوعية في جنيف التي تتعلق بجميع الجوانب المنصوص عليها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

أخيرا، أود أن أسجل الدعم القوي من وفد بلدي لمشروع البيان الصحفي الذي عمّمته المملكة المتحدة للتو. فهو يستحق الموافقة العاجلة، ولا يستحق أبدا أن يوصف بالخطوة الدعائية، كما زعم الوفد الروسي. ونحث أعضاء المجلس الآخرين على النظر فيه بجدية.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة بشأن مدينة حلب. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لوكيلَي الأمين العام فيلتمان وأوبراين على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصّلتين.

قبل شهرين تقريبا اتخذنا بالاجماع القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) الذي يؤيد بالكامل البيان المشترك للولايات المتحدة والاتحاد الروسي المتعلق بوقف أعمال القتال في سورية. فبعد اتخاذ هذا القرار، شهدنا بعض التطورات الملحوظة في العملية السياسية السورية، وتحسنا كبيرا في إيصال المساعدات الإنسانية. ولكن بما أن الأزمة أبعد ما يكون عن نهايتها، فإننا غير راضين عن هذه المنجزات المؤقتة.

وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا أن نعترف بأن وقف أعمال القتال قد بعث الأمل لدى الشعب السوري. وهذا الأمل أخذ يتلاشى الآن في سورية، ولا سيما في مدينة حلب، التي هي موقع ثقافي وتراثي هام في الشرق الأوسط. وما نشهده هو تصعيد للعنف والقتال في حلب. وفي هذا السياق، نرحب بالأنباء المستجدة عن اتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا على توسيع نطاق وقف أعمال القتال ليشمل حلب. ونأمل في تنفيذ هذا الجهد الذي يحظى بالترحيب.

وتحث اليابان بقوة جميع الأطراف على التنفيذ الكامل للقرارين ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦). وبالأمس، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي يتناول مسألة حماية الموظفين الطبيين والمرافق الطبية. وهذا القرار لا يحدد منطقة صراع بعينها. غير أن سورية، ولا سيما حلب، هي حالة نموذجية يتوخاها القرار.

وبغية تنفيذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) في حلب، فإن دور الدول التي لها تأثير على أرض الواقع بالغ الأهمية. وتحث اليابان جميع الدول، ولا سيما الجمهورية العربية السورية والدول الأعضاء في الفريق الدولي لدعم سورية، على تنفيذ هذا القرار بدقة.

وبالنسبة إلى مشروع البيان الصحفي الذي عمّمته المملكة المتحدة قبل لحظات، أؤيد فكرة توجيه رسالة واضحة من المجلس. ويبدو أن مشروع البيان هذا يتضمن جميع النقاط الهامة.

وفي الختام، أود القول إن اليابان ستواصل العمل مع أعضاء المجلس والفريق الدولي لدعم سورية لتحقيق تسوية سياسية دائمة، من خلال توفير المساعدة للشعب السوري بحيث تعطيه الأمل في مستقبل أفضل.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر وفدَي المملكة المتحدة وفرنسا على طلب عقد هذه الجلسة. وأود أن أشكر الرئيس على القيام بكل ما يلزم من أجل عقد هذه الجلسة.

وأود أيضا أن أشكر السيد فيلتمان والسيد أوبراين على إحاطتيهما الإعلاميتين. إنني لم أفقد الأمل في أن يوما ما، سوف يدخل السيد أوبراين هذه القاعة ويقول ”لدي بعض الأنباء السارة“. ولكن المؤسف أنه خلال الأشهر الأربعة من وجودي هنا، كانت تُفرض علينا الحقيقة بكل ما تتصف به من قسوة. وقبل نحو ٥٠ عاما، وبالكلام عن حرب أخرى،

طرح الشاعر الأمريكي، روبرت ألن زيمرمان، المعروف باسم بوب ديلان، السؤال التالي:

(تكلم بالإنكليزية)

”كم يستلزم الأمر من وفيات حتى يُعلم أن العديدين جدا من الناس لقوا حتفهم؟“

لا تزال القضية صالحة اليوم كما كانت آنذاك. فكم أكثر من ذلك العدد يتعين علينا أن نرى؟ فكم من المستشفيات بعد سيتعين تدميرها؟ وكم بعد من الأطفال يجب أن يسقطوا قتلى؟ وكم أكثر من ذلك العدد يتعين علينا أن نرى؟ ذلك لأنه يبدو أن بالنسبة لبعض الناس أن ألعابا معينة أهم من حياة البشر.

في منظمة حكومية دولية، مثل منظمتنا، تقع المسؤولية الرئيسية عن هذه المسائل على عاتق الدول، خاصة الدول المعنية مباشرة تماما والتي تؤازر طرفا أو آخر من أطراف الصراع. ويسرنا أن الجهود المشتركة التي تقوم بها الولايات المتحدة وروسيا قد مكّنت من وقف الأعمال العدائية بحيث تشمل حلب. إن سورية تعاني وحلب تعاني. لذلك نأمل في أن تتمكن الولايات المتحدة وروسيا من ممارسة الضغوط اللازمة على مختلف الجهات الفاعلة في الميدان.

في حالة الفوضى السائدة في الميدان في المناطق التي تشارك في القتال مختلف الجماعات المسلحة من غير الدول يجب ألا ننسى أن أي جماعة من غير الدول، حتى إذا كانت متحالفة ظرفيا مع أي جماعة إرهابية – فإنها إرهابية مَثَلها كمثل الجماعة الإرهابية نفسها. وبالتالي، ينبغي للبلدان الرئيسية المنخرطة حاليا في المفاوضات أن تسخر كل ما لديها من نفوذ وتأثير على أي طرف لكي تحدث أثرا على الحالة في الميدان.

إن أورواغواي ما برحت مستعدة لدعم الجهود والمبادرات الرامية إلى ضمان العملية السياسية ووقف الأعمال العدائية، ووصول المساعدات الإنسانية المنصوص عليها في المواثيق الثلاثة المشهورة التي ذكرها السيد ستافان دي ميستورا. وسوف نواصل تكريس كل جهودنا لتحقيق تلك الغاية.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أنا أيضا أود أن أشكر السيد فيلتمان والسيد أوبراين على إحاطتيهما الإعلاميتين، وأشكر وفدي فرنسا والمملكة المتحدة على طلبهما عقد هذه الجلسة العاجلة للمجلس، في أعقاب التصعيد غير المسبوق للعنف في حلب. إن مدينة حلب التي ما فتئت لآلاف السنين مهد الثقافات والحضارات الثرية، وتحظى بمكانة على قائمة التراث العالمي، قد تحملت وطأة الأزمة السورية منذ نهاية وقف الأعمال العدائية.

إن الأمل الذي بعث عليه اتفاق وقف الأعمال العدائية سرعان ما تبدد أمام الهجمات الجامحة على السكان المدنيين بسبب الانتهاكات المتعددة لاتفاق شباط/فبراير، كما أكد ذلك مقدما الإحاطتين الإعلاميتين. أما وقد أُزهقت أرواح عدة مئات من الناس في الأيام القليلة الماضية، فإن المدينة ما برحت هدفا للهجمات العشوائية التي تشنها أطراف الصراع على المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وعلى المرافق الطبية والأسواق. وللأسف، فإن نفس الحالة تسود حمص ودمشق ودير الزور، على سبيل المثال لا الحصر، حيث أدت الصدامات فيها إلى وقوع خسائر كبيرة بين المدنيين.

إن الوفد السنغالي، بالنظر إلى هذا الوضع المقلق، يدين بقوة هذه الخروقات التي وصفها عن صواب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بأنها تنم عن ازدراء بشع لحياة المدنيين. ومن المهم بنفس القدر في هذه المرحلة الحرجة في مفاوضات السلام حث جميع الأطراف على التقيد باتفاق وقف الأعمال العدائية المبرم في شباط/فبراير والذي أقره المجلس في قراره ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، وعلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

تأتي هذه الصدامات عند منعطف خاص في العملية التفاوضية بين أطراف الصراع التي يقودها المبعوث الخاص

للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا. ومن هنا ترحب السنغال بالاجتماعات التي عقدها وزراء خارجية الولايات المتحدة، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، وفرنسا، وألمانيا سعيا منهم إلى تعزيز بيئة مواتية للعودة إلى وقف إطلاق النار. ونشعر بالأمل للمساعدة القيمة التي يقدمها الفريق الدولي لدعم سورية، إذ أن تلك الجهود ستؤتي أكلها بالنسبة للمدنيين الذين هم ضحايا أزمة مضى عليها الآن خمس سنوات. والآن أكثر من أي وقت مضى، من مسؤولية المجلس ضمان استئناف محادثات السلام بالاقتران مع وقف حقيقي لإطلاق النار، والبدء بعملية انتقال سياسي بقيادة السوريين انطلاقا من روح المصالحة.

في ضوء الأثر الكبير للأعمال الإرهابية الجارية حاليا جراء الصراع في سورية، يدين وفدي بشدة استمرار الهجمات الإرهابية على المدنيين في سورية، وهذا هو الحال الآن في حلب. وبالنظر إلى هذه الحالة الراهنة، ترى السنغال أن من الضروري أن نصدر بيانا نبعث برسالة واضحة إلى أطراف الصراع.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد دعم وفد بلدي الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا. وبالمثل، نرحب بالاتفاق بين روسيا والولايات المتحدة، الذي أعلن عنه للتو، ونحض أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية على مواصلة جهودهم لتعزيز مساهمتهم المجدية في التوصل إلى تسوية سياسية على أساس بيان جنيف (S/2012/523، المرفق) والقرارين ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ٢٢٦٨ (٢٠١٦).

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نعرب عن امتناننا على عقد هذه الجلسة بشأن الحالة في حلب وعلى الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السيد فيلتمان والسيد أوبراين.

لقد تابع وفد بلدي عن كثب التطورات في حلب، ونشعر بالقلق لكون الحالة في الميدان قد تهدد التقدم المحرز منذ بدء وقف الأعمال العدائية. ومع ذلك، نعتقد أنه ينبغي الإبقاء على المنتدى السياسي في جنيف وتعزيزه. مما لا شك فيه أن وقف الأعمال العدائية كان له أثر إيجابي على مفاوضات السلام. أما في الأشهر الأخيرة، فقد تغير السيناريو في سورية، لا سيما في أواخر شباط/فبراير عندما انضمت جماعات مختلفة من المعارضةإلى عملية السلام، بينما واصلت جماعات أخرى تنسيق عملياتها العسكرية مع جبهة النصرة، كما شهدنا في حلب وغيرها من المدن السورية.

إن المفاوضات بين الأطراف في جنيف التي تعتبر جزءا من عملية السلام التي يقودها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، ينبغي أن تُستأنف في أقرب وقت ممكن ومن دون شروط. ونؤكد مجددا دعمنا للسيد دي ميستورا في الدفع بعملية سلام شاملة ترتب أولويات المفاوضات باعتبارها السبيل الوحيد لإنهاء الحرب البغيضة التي استبدت بذلك البلد خلال السنوات الخمس الماضية.

وإدراكاً لتلك الغاية، نحث المعارضة السورية على إبداء توجه بناء والالتزام بالعمل على مكافحة جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ونؤكد على أن مثل تلك الجماعات الإرهابية لا يشملها القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، ويجب محاربتها والقضاء عليها وفقاً للقانون الدولي.

وفيما يتعلق بمفاوضات السلام، نعتقد أن قرار المعارضة التي تدعمها الرياض لا يسهم في التوصل إلى التسوية النهائية للأزمة في سورية التي نتوخاها جميعا. ولذلك، نأمل أن يتسنى للبلدان المعنية أن تمارس نفوذها لإقناع المعارضة بالانضمام إلى المفاوضات السياسية، ورفض التطرف في العنف من جانب الدولة الإسلامية والنصرة، الذي يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، والعودة إلى طاولة المفاوضات في أسرع وقت ممكن. ونأمل أن كل الفصائل والأقليات العرقية، كالأكراد، وهم عامل مهم لإحلال السلام في سورية، سوف تكون ممثلة.

وعلينا أن نضمن مشاركة كل قطاعات المجتمع المدني في سورية، بما في ذلك النساء، في محادثات السلام.

إننا ندرك أن التقدم المحرز ما كان ليتحقق لولا مشاركة الفريق الدولي لدعم سورية وفرقة العمل التابعة له في المساعدة على رصد وقف الأعمال العدائية وكفالة الوصول الإنساني. ونعتقد أن الاستجابة الإنسانية ينبغي أن تسترشد بنهج محايد ومتوازن بغية التأكد من عدم تسييسها. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول الأعضاء أن تعمل من أجل كفالة وصول الاستجابة الإنسانية إلى جميع قطاعات المجتمع. ونحن ندين الهجمات العشوائية على المستشفيات والمرافق الطبية وعلى المدنيين في تلك المرافق. ونود أن نذكر بأن تلك المرافق محمية بموجب القانون الإنساني الدولي، وبالتالي ينبغي ألا تكون أهدافاً عسكرية، وهو ما نص عليه القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي اتخذه المجلس بالإجماع أمس.

وعلينا أن نواصل الحث على التوصل إلى تسوية سلمية دائمة. ونأمل أن يدعم الشعب السوري عملية السلام في سورية بنفسه، بدون تدخل أجنبي، حيث ينبغي أن تتمثل المصلحة المشتركة في تحقيق بلد خال من الإرهابيين تتركز جهوده على مستقبله. وأخيراً، فإن أي حل للنزاع المسلح ينبغي أن يكون سياسياً وسلمياً، بحيث يجلب السلام للشعب السوري مع احترام استقلال البلد وسلامة أراضيه.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكيلي الأمين العام فيلتمان وأوبراين على إحاطتيهما الإعلاميتين.

أدى التصعيد الأخير للنزاع في بعض أجزاء سورية، وبالأخص حلب، إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا في صفوف المدنيين وعمال الإغاثة الطبية والإنسانية. والصين تعرب عن تعاطفها العميق مع الشعب السوري في معاناته. وإننا ندين كل الهجمات على المرافق المدنية والإنسانية.

إن النزاع السوري لا يمكن تسويته بالوسائل العسكرية التي ستؤدي إلى مزيد من الاضطرابات والكوارث فحسب. وفي هذا الصدد، تقدر الصين الجولة الجديدة من الجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. وتقتضي الأولوية القصوى الآن أن تضع الأطراف في سورية مصلحة الأمة والشعب فوق كل اعتبار آخر، وان تدعم وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بصعوبة بالغة، مع الالتزام الصارم بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتنفيذ الاتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية على نحو فعال ووقف كل الهجمات على المنشآت المدنية والمرافق الإنسانية على الفور من أجل استعادة زخم وقف إطلاق النار في مراحله المبكرة. وتنفيذ الاتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية كان له دور مهم في توسيع عمليات الإغاثة الإنسانية ودفع محادثات السلام في جنيف.

وعلى الرغم من تصاعد حدة التوتر في بعض المناطق السورية مؤخراً، فقد صمد وقف إطلاق النار في معظم أنحاء البلد عموماً. وينبغي للمجتمع الدولي والأطراف المعنية اتخاذ تدابير فعالة في أقرب وقت ممكن توطيداً للنتائج التي تحققت حتى الآن. وعلى البلدان الأخرى في المنطقة أن تعمل من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة عموما وأن تقوم بدور بناء في تحقيق وقف إطلاق النار الشامل ووضع حد للعنف في سورية. وينبغي أن يعمل أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية معاً والتشاور في أقرب وقت بشأن تدابير محددة للسيطرة على الوضع، وبالتالي تهيئة الظروف المؤاتية لدفع العملية السياسية في سورية قدماً وتوسيع عمليات الإغاثة الإنسانية.

محادثات السلام في جنيف نجحت مؤخراً في إحراز تقدم على الرغم من الصعوبات والانتكاسات، مع توصل الأطراف في المحادثات إلى تفاهم أولي بشأن بعض الجوانب. والصين تعرب عن تقديرها للدور الهام الذي يضطلع به السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، في

هذا الصدد. وكلما أزداد تعقد الموقف في سورية، ازدادت ضرورة السعي إلى تسوية سياسية دونما تردد، مع التمسك بتمكين الشعب السوري من تقرير مصيره ومستقبل بلده بنفسه ودور الأمم المتحدة باعتبارها القناة الرئيسية للمساعي الحميدة، لدعم عمل المبعوث الخاص دي ميستورا بقوة وضمان استئناف الجولة التالية من محادثات السلام في جنيف في أقرب وقت ممكن. وينبغي للأطراف في سورية أن تعمل وفق مبدأ معالجة القضايا الأسهل أولاً ومن ثم الانتقال إلى القضايا الأخرى الأكثر صعوبة، والالتقاء في منتصف الطريق، وإرساء الثقة المتبادلة والتوصل تدريجياً إلى حل يقبله الجميع.

إن مكافحة الإرهاب عنصر هام في الجهود الرامية لمعالجة القضية السورية. وما لم يتم القضاء على الإرهاب، لن ينعم الشعب السوري بالسلام ولن تتمتع بلدان المنطقة بالأمن. ولا بد للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب من الالتزام بمعايير موحدة والاستفادة الكاملة من الدور القيادي والتنسيقي للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها. وينبغي ألا ندخر وسعاً في مكافحة كل من وصمهم المجلس بالإرهاب. ومؤخراً، تواتر استخدام الجماعات الإرهابية المواد الكيميائية كسلاح، ولا بد للمجتمع الدولي من إيجاد سبل فعالة للاستجابة لهذه المسألة في أقرب وقت ممكن.

والصين، كعضو دائم في مجلس الأمن وعضو في الفريق الدولي لدعم سورية، تعمل بلا كلل من أجل تحقيق تسوية سياسية للمسألة السورية. وفي اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء في فريق الدعم، قدم السيد وانغ يي، وزير خارجية الصين، اقتراحاً من أربع نقاط لتسوية المسألة وطرح برنامجاً محدداً لتثبيت وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية، وتسريع أعمال الإغاثة الإنسانية والمضي قدماً في العملية السياسية. وقام مبعوث الحكومة الصينية الخاص لسورية مؤخراً بزيارة جنيف وسورية وغيرهما من البلدان المعنية للمشاركة في تبادل معمق للآراء مع الأطراف المعنية بالحفاظ على وقف الأعمال العدائية وتوسيع أعمال الإغاثة الإنسانية والمضي قدماً في محادثات السلام في جنيف. وسنواصل القيام بدور فاعل وبناء في الدفع من أجل تسوية شاملة وعادلة ومناسبة للأزمة السورية.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): يبدو أن بداية السنة الجديدة تجلب أملاً جديداً ومتجدداً للشعب السوري. فثمة انفراج في تأمين وصول المساعدة الإنسانية لأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها. وانخفضت حدة العنف بشكل كبير، وذلك بفضل الاتفاق على وقف الأعمال العدائية. والأهم من ذلك، أن محادثات السلام الرامية إلى حل المأزق السياسي قد اكتسبت بعض الزخم أخيراً. ولكن، في الأسابيع الأخيرة، تصاعدت حدة المعارك في حلب. ويبدو أن الوقف الهش للأعمال العدائية لم يعد قائماً وأنه قد تداعى. ونحن لا يمكن أن نسمح بانهيار التقدم الذي تحقق حتى الآن بشق الأنفس.

وأود أن أشكر السيد فيلتمان والسيد أوبراين على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين بشأن ما استجد من تطورات في حلب. كما نشكر المملكة المتحدة على طلب عقد جلسة عاجلة للمجلس اليوم في ضوء الوضع المتدهور في حلب.

وبالأمس فحسب، اتخذ المجلس القرار التاريخي ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي يرمي إلى حماية الجرحى والمرضى والعاملين في المجالين الطبي والإنساني وإمداداتهم ومرافقهم. ولكن في نفس اليوم، تعرض مستشفى الضابط للولادة في حلب للقصف، فقتل ثلاثة على الأقل من كوادره الطبية والمرضى.

ويبدو أن احترام حياد ونزاهة المرافق الطبية كان ضئيلا، إن لم يكن معدوما. ويتضح ذلك أكثر عندما تتعرض ستة مراكز طبية للهجوم في أقل من أسبوع. ونود أن نؤكد مجددا على أن هذه الهجمات، سواء كانت متعمدة أو غير ذلك، هي ببساطة أمر غير مقبول. والتقارير عن هدف الحكومة المتمثل في تطويق شرق حلب ووضع سكانها تحت واحدة من أكبر

عمليات الحصار خلال فترة النزاع، تثير القلق. إن حصار تلك المنطقة سيؤدي حتما إلى حالة إنسانية كارثية أخرى. ويتحتم على مجلس الأمن ضمان عدم تكرار الكارثة التي وقعت في المدن الأربع مضايا، والفوعة، وكفريا والزبداني، في حلب.

ونحن نرحب بالمحادثات بين المبعوث الخاص دي ميستورا وزراء خارجية الأردن وروسيا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا، وكذلك زعيم المعارضة، السيد رياض حجاب، ونؤيد تلك المحادثات. وبالإضافة إلى الهدنة التي توسط الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في تحقيقها في اللاذقية وبالقرب من دمشق في الأسبوع الماضي، فإننا نرحب بالأنباء عن الأيام الهادئة التي بدأت الليلة الماضية في حلب. والاستعادة الكاملة والفورية للهدنة في حلب وفي مناطق أخرى من سورية، أساسية إذا أردنا إعادة بناء الثقة التي مزقها التصعيد الحاد للعنف والأعمال القتالية في الأسابيع الأخيرة.

ومع بدء أيام الهدوء في حلب وفي مناطق أخرى، فإننا ندعو أطراف النزاع إلى الالتزام بالأحكام التالية. أولا، ينبغي لها التوقف فورا عن الأعمال العدائية والهجمات ضد المدنيين والممتلكات المدنية. ثانيا، ينبغي لها السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى السكان في حلب، بصورة آمنة وبدون عوائق أو عراقيل. ونشدد على أنه يجب السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المدنيين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية. ثالثا، ينبغي لها البناء على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بين الحكومة وجماعات المعارضة أثناء الجولة الأخيرة من محادثات السلام حول ضرورة الانتقال السياسي في سورية. رابعا، يتعين عليها التعاون على وجه السرعة مع الأمم المتحدة، ولا سيما المبعوث الخاص دي ميستورا، بغية استئناف مداولاتهم واستئناف محادثات السلام في جنيف، على أساس بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك بشأن الانتقال السياسي.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد ستيفن أوبراين، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ويساورنا قلق بالغ إزاء التطورات الأخيرة في حلب ونمط التدمير المنهجي للمدينة، كما وصفه وكيل الأمين العام فيلتمان، وإزاء الخسائر الفادحة في الأرواح بسبب الاشتباكات الوحشية بين جماعات المتمردين والقوات الحكومية في هذه المدينة السورية المقسمة. إن إراقة الدماء التي لا مبرر لها يجب أن تتوقف.

والصفقة التي عقدت بين الولايات المتحدة وروسيا من أجل وقف سفك الدماء في حلب يجب تنفيذها، ولا بد أن يتم ذلك دون مزيد من التأخير. وقد أدى تصاعد الاقتتال خلال الأسبوعين الماضيين إلى السقوط الفعلي لمئات الضحايا، وللأسف، فإن وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد، الذي كنا نأمل أن يصمد، هو على وشك الانهيار. وعلى الرغم من أننا نعلم جميعا، بما في ذلك الأطراف المتنازعة، أن الحل العسكري ليس ممكنا، فإن الواقع على الأرض هو أن أيا من الأطراف لا تريد التخلي عن مواقفها وتبدو عازمة على تقويض الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام دي ميستورا لحل الأزمة من خلال الحوار والمفاوضات. وهذا، بطبيعة الحال، يعزى في جزء كبير منه إلى أن مجلس الأمن والجهات المعنية الدولية والإقليمية لا تزال منقسمة، وتواصل دعم الأطراف المتنازعة في هذه الحرب المدمرة الشريرة.

وفي المناسبات السابقة التي قمنا فيها بتبادل الآراء مع المبعوث الخاص دي ميستورا، كان لا يزال هناك بعض الأمل في أمكانية نجاح عملية جنيف التي ضمت العديد من أصحاب المصلحة ووضعت سلسلة من المواعيد من أجل الانتقال والإصلاح الدستوري. ونحن نعتقد حقا أن وقف الأعمال العدائية من شأنه إيجاد حيز للحوار والسلام. بيد أن الواقع

الراهن في الميدان يجعل من الواضح أن الأطراف المعنية لا تهتم بالحوار، وإنما بالمناورات الاستراتيجية. والحالة تزداد تعقيدا بسبب وجود مختلف الجماعات الإرهابية داخل المناطق المدنية لأن هذه الجماعات ليست جزءا من أي عملية تفاوضية أو اتفاقات لوقف إطلاق نار.

وعلى الرغم من أن محاربة الإرهابيين هي أولوية عليا، يجب مواصلة بذل الجهود المتضافرة، لا سيما من قِبَل فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق في الفريق الدولي لدعم سورية، من خلال حث الأطراف الملتزمة بعملية جنيف على إنهاء الهجمات العسكرية – الهجمات التي لا تستهدف الجماعات الإرهابية على وجه التحديد. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن الحالة الإنسانية تزداد سوءا كل يوم، فإننا نحث جميع الأطراف بقوة على أن تحترم مقترح وقف الأعمال العدائية، والتصرف على هذا النحو والسماح فورا بتقديم المعونة الإنسانية وعمليات الإجلاء الطبي.

ومن المؤسف أن بيانات مجلس الأمن ليس لها تأثير يذكر على أطراف النزاع. ومع ذلك، يجب علينا أن نستمر في إسماع أصواتنا حتى تسود العقلانية في نهاية المطاف. والتقاعس عن العمل بشأن هذه المسألة سيؤثر على أجيال. ولذلك، فإننا نأمل بصدق ألا تنهار عملية جنيف، وأن تلقي الأطراف أسلحتها وتستأنف التفاوض بشأن الانتقال السياسي السلمي.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل مصر.

اتحدث اليكم اليوم ليس فقط بصفتي ممثلا لدولة عضو في مجلس الأمن، بل أيضا من منطلق كوني مواطنا مصريا عربيا يتألم من واقع المأساة التي يعيشها الشعب السوري الشقيق تحت وطأة النزاع المسلح المستمرمنذ خمس أعوام.

لقد انطلق الحراك الشعبي السوري في آذار/مارس ٢٠١١، حراكا سلميا يتطلع للتغيير. إلا أن العديد من العوامل أدت إلى ازدياد حدة الاحتجاجات والمواجهات وسقوط الأبرياء. وتدهورت الأوضاع على مدار السنوات الخمس الماضية. وزادت التدخلات الخارجية في الشأن السوري بصورة غير مسبوقة. فتم السماح للميليشيات والمقاتلين الإرهابيين الاجانب والسلاح بالعبور إلى الداخل السوري للقتال لصالح أطراف خارجية وداخلية؛ فاختفى الحراك السلمي وتحولت الأوضاع إلى صراع مسلح بالوكالة. وتحولت الأراضي السورية إلى ملاذ آمن ومرتع للإرهاب والطائفية والفوضى.

بعد سنوات طويلة من معاناة الشعب السوري، تمكن المجتمع الدولي مؤخرا، ولأول مرة، من خلال مجلس الأمن ومجموعة الدعم الدولية لسورية، من التوصل إلى توافق حول الحل السياسي. ولعله من المهم التأكيد في هذا الشأن على أن التوافق الدولي تأسس على عدد من الدعائم الرئيسية والمتوازية وهي: أولا، وقف الأعمال العدائية في سورية وصولا لوقف إطلاق نار شامل في البلاد. ثانيا، تحقيق الانتقال السياسي من خلال مفاوضات بين الحكومة السورية وأوسع طيف ممكن من المعارضة، بناء على قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). ثالثا، العمل على تحسين الأوضاع الإنسانية وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في سورية، بما في ذلك في المناطق المحاصرة. رابعا، مكافحة الإرهاب والتطرف.

هذا ورغم وضوح عناصر التوافق الدولي وتماشيها مع المنطق السياسي والإنساني، ورغم التطورات الإيجابية التي شهدتها الأوضاع على الأرض في سورية منذ إعلان وقف العدائية، فوجئنا، مجددا، بتجدد الاشتباكات العنيفة بمدينة حلب، وسقوط العديد من المدنيين والضحايا الأبرياء.

وفي هذا الصدد، أكرر مجددا إدانة مصر لعمليات القصف التي استهدفت المدنيين، ولا سيما قصف المستشفيات وما خلفه من مشاهد يندى لها الجبين. كما يهمني التأكيد على ضرورة احترام جميع الأطراف في سورية للقانون الدولي الإنساني ووصول

المساعدات الإنسانية والطبية، والتأكيد كذلك على التزام مصر بالعمل مع شركائها في المجلس للتأكد من احترام القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن حماية المنشآت الطبية في أوقات الحروب، وهو القرار الذي اتخذه المجلس يوم أمس، بناء على مشروع قرار قدمته مصر وشركاؤها، إسبانيا ونيوزيلندا واليابان وأوروغواي.

رغم أن مكافحة الإرهاب تظل إحدى الدعائم الرئيسية لتسوية الأزمة السورية، بل ولحماية الأمن والسلم الدوليين في العالم أجمع، لا يزال التردد ينتاب بعض القوى ويعرقل الحسم ولا يزال البعض الآخر يعتقد أنه محصن من خطر الإرهاب أو أنه سيتمكن من الاستفادة منه إذا غض الطرف عنه أو مد له يد العون. ولعله قد حان الوقت لنواجه أنفسنا ونضع النقاط فوق الحروف، فقد توافق هذا المجلس وتوافقت الدول الأعضاء في الفريق الدولي لدعم سورية على استثناء الجماعات الإرهابية من وقف إطلاق النار، إلا أننا لا نزال نلاحظ تلكؤ في مواجهة هذا الخطر وتسييسا غير مفهوم أدى إلى نجاح جبهة النصرة أو فرع تنظيم القاعدة في سورية في استغلال وقف الأعمال العدائية للسيطرة على المزيد من الأراضي السورية لا سيما في مدينة حلب، التي تشهد معارك عنيفة. كما تمكنت الجبهة من زيادة معدل التجنيد في صفوفها واحتواء بعض الفصائل المسلحة التي لم تدرج على قائمة التنظيمات الإرهابية.

إن تلك الفصائل لا تزال غير عابئة بالتهدئة وتصر على التعاون والتنسيق العملياتي مع جبهة النصرة رغم مرور أكثر من شهرين على وقف الأعمال العدائية، ورغم مناشدتها فصل نشاطها عن التنظيمات الإرهابية، وهذا أمر غير مقبول ولا يجب أن يمر دون مراجعة. وإنني أنتهز هذه المناسبة لأجدد دعوتي الفريق الدولي لدعم سورية، لا سيما الرئاسة المشتركة الأمريكية والروسية، من أجل حسم هذا التردد والتلكؤ. فجبهة النصرة وحلفاؤها لا يقلون خطورة عن تنظيم داعش. ولن يقبلهم الشعب السوري ولا شعوب المنطقة جزءا من حاضرهم أو مستقبلهم.

إن فاتورة مأساة سورية لم يعد يتحملها سوى أبناء الشعب السوري الذي تفرق دمه بين مصالح الدول والجماعات وبين تزييف الحقائق والمتاجرة بمعاناة الأطفال والنساء، ولقد حان الوقت لتجنيب المصالح الضيقة التي تحكمت خلال السنوات الماضية في مصير السوريين، والتي يهدد استمرارها بتدمير مستقبلهم، لذلك، أختتم كلمتي بالتأكيد على أن عملية جنيف التي يديرها المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، وفقا لمحددات القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، والتي تستهدف التوصل إلى انتقال سياسي في سورية، تظل بارقة الأمل الوحيدة للتسوية. وأدعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى الوقوف خلف تلك العملية وخلف المبعوث الدولي بصدق ونية خالصة، وأدعوهم إلى إيلاء مصلحة الشعب السوري الأولوية الأولى، بعيدا عن الحسابات السياسية ومواءمات المصالح والأطماع.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، اسمح لي في البداية أن أهنئكم على ترؤس أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. لقد سقط يوم أمس في مدينة حلب فقط ٢٨ شهيدا مدنيا، بينهم أطفال خدج، إضافة إلى ٨٠ جريحا آخرين، وذلك جراء استهداف المجموعات الإرهابية المسلحة أو المعارضة ”المعتدلة“، كما يحلو للبعض في هذا المجلس تسميتها، لمستشفى ”الضبيط للتوليد والأطفال“ وأحياء سكنية عدة في مدينة حلب. وللأسف، فإن أعداد الضحايا مرشحة للارتفاع، نظرا لوجود حالات حرجة بين الجرحى. وهنا، أقول لممثلي الدول التي تدعم أو تغطي على الأعمال الإرهابية في سورية: كفى نفاقا وتسييسا وتلاعبا بالدم السوري، إذ كيف يمكن أن تكون هذه المعارضة معتدلة وهي تقتل الأطفال الخدج في المستشفيات وتقصف المدنيين بشكل عشوائي يوميا؟ وكيف يمكن أن تكون هذه المعارضة معتدلة وهي تقوم بإمطار مدينة حلب بآلاف القذائف العشوائية

من صوارخ خفيفة وثقيلة وقذائف متفجرة واسطوانات غاز وقذائف هاون، مما أسفر عن سقوط أكثر من ١١٨ شهيدا مدنيا وأكثر من ٢٠٦ جرحى من الأطفال والنساء والشيوخ خلال العشرة أيام الأخيرة فقط؟ هذا الفعل أيضا هو الإرهاب بعينه ولا يمكن تسميته بأي تسمية أخرى.

كل هذا التصعيد، من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة وعلى رأسها جبهة النصرة والمجموعات المتحالفة معها، لم يكن بالصدفة بل جاء في ظل فشل هذه المجموعات الإرهابية، بأوامر من دول معروفة جيدا، في تنفيذ هجوم واسع من عدة محاور على مدينة حلب، وهو الهجوم الذي تزامن مع انسحاب ما يسمى ”وفد الرياض“ من الجولة الأخيرة من محادثات جنيف. وعليه، يمكن للجميع أن يروا بوضوح أمرين: الأمر الأول هو أن الحكومة السورية قد شاركت في محادثات جنيف بنية صادقة وجدية تامة بهدف الوصول إلى تسوية سياسية للأزمة في سورية، في حين أن وفد الرياض قد جاء بنية مسبقة لإفشال هذه المحادثات، وهو ما تجلى في انسحابه من الجولة الأخيرة، والأمر الثاني هو أن الحكومة السورية قد التزمت باتفاق وقف الأعمال العدائية، انطلاقا من حرصها على دماء السوريين الأبرياء وعلى إعادة الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب، في حين انتهكت الجماعات المسلحة المتحالفة مع جبهة النصرة الإرهابية هذا الاتفاق، لا سيما في مدينة حلب وهو الأمر الذي يعتبر ترجمة لتهديدات وفد الرياض التي دعا فيها إلى حرق المدن السورية وإلى خرق الاتفاق وتصعيد العمليات العسكرية ضد الحكومة السورية، ضاربا بعرض الحائط اتفاق وقف الأعمال العدائية وكل الجهود التي بُذلت لحقن دماء المدنيين الأبرياء وإخراجهم من دائرة الابتزاز والضغط السياسي. إن ما تقوم به الحكومة السورية في مدينة حلب ليس إلا قياما بواجبها في حماية مواطنيها من الإرهاب وردا على التصعيد والقتل والتدمير، الذي تقوم به المجموعات الإرهابية في تلك المدينة.

واليوم، أكرر جاهزية الحكومة السورية للمشاركة الفعالة في أي جهد صادق يهدف إلى الوصول إلى هذه التسوية السياسية التي يقرر فيها السوريون وحدهم مستقبلهم وخياراتهم عبر الحوار السوري – السوري وبقيادة سورية ومن دون تدخل خارجي، وبما يضمن سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها وتخليصها من آفة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نعيد التشديد على أهمية وقف الدعم الذي تقدمه بعض الدول إلى المجموعات الإرهابية المسلحة في سورية، وعلى ضرورة ضبط الحدود، ولا سيما الحدود التركية السورية، حيث يتدفق الإرهابيون يوميا بأعداد كبيرة.

الرئيس: أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٦.